

الحمد لله الذي جعلنا من عباده العبد المذنب
الذليل الضال الضائع الضال الضائع

ان في هذا الكتاب من غريب العلم النافع في شرح اسرار الله تعالى في السموات

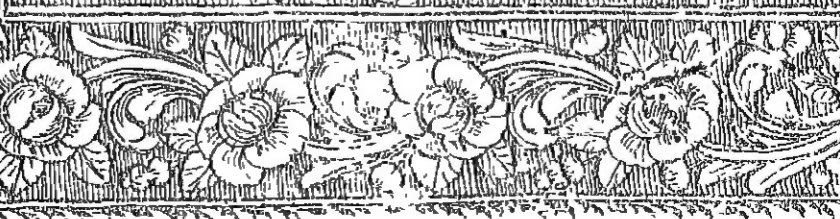


وشرح الوصايا التي في بيان العقائد العامة للدين وشرح ما في كتاب الله تعالى من



في كتاب الله تعالى من غريب العلم النافع في شرح اسرار الله تعالى في السموات

في الكتاب المسمى في بيان...



العصرنا جارا امهين فعملنا اسرا واحدا هو الذي ذكركم الجوابية امهين من غير ان يلاحظ الجدار منفردا والامهين منفردا
ثم ما خلا النسبة الحكيمة ثم حكم بالاخذ كذا في حاشيته المصنف مع قوله وقوله في الاموال قوله المصنف المدة في الصور الموض
المجمل في نسبه قوله اجابا لوجود الاحوال في متعلقه ما توهم الفاضل الهناري من ان الامهين اجماليا لا ليس النسبة الى التفصيل
الاصلا فانه ان النسبة الى التفصيل القياسية فاعرف قوله المتعلق الخ امهين التصديق المتعلق الخ قوله نسبة الى التفصيل
الاولي متعلق حاصل الجواب التفصيل قوله فانه ما اشارت الى ان ما اختاره الشارح من بعيد في الجملة فان المتعلق في كلا التقنينين
اجمالي بالفعل امهين منفردا لا في زمان محكم كونه متعلقا لكن هذا الجواب لا يعيبه لرحبان ما اختار اياها في شرحه في الاحتمال
الاولي لوجوده فخلصت سابقا واما اشارته الى ان الحكم الاجمالي ليس فيه الا كذا ما توهمه من جهة كما يشير اليه قوله ونه في حاشيته
ان امر واحد انما يكون في صورة في كيف يكون من الواضع التصديقي ويمكن ان يقال ان الامر الواحد الذي يرجع الى القضية يتكشفا
يكون له مديقا ونقل عن الشارح منهية على هذا القول كذا اعلنا ان الاحوال النسبة الى التفصيل قطعا مع ما اخذنا من ان النسبة
الاولى بالمعنى الثاني فالتفصيل ليس على ما ينبغي نهيت دكان ان يقال ان النسبة لا يجب كونه باعنا وانما قد يقال
لنفسه انما الخ ومع توهم تقريره انه قد شتر بين القسمين الحكم والتصديق متعلق بالنسبة الثانية المجردة مع ان هذه النسبة هي جزئي
غير مستقل كانه لا خلاصة الظاهر متعلق التصديق لا بد ان يكون امهين متعلقا كما يشير به الوردان على ان نسبه امر مشترك في
وجوده على التوزيع وكثيرا يحصل التصديق قبل انتزاع النسبة فكيف متعلق التصديق بها قال مضاف الخ اي بالامر الذي
لنفسه المنية التركيبية يحصل بعد ما هو الاتحاد في القضية الحماية الموجبة وتسلم في الحماية السالبة والاتصال وتسلم في الحماية
الموجبة والسالبة والاتصال وتسلم في القضية الموجبة والسالبة ولذا قال لهم مثلا كتحقيق الاتحاد المذكور لاصالة الحماية فانها
تستلزم شرطية باذعان ودوات الاتصال او الانفصال ما قال بغير العار من ان المراد بالاتحاد الاصل المحل للتركيب من الموضع المحل
لنفسه المحلولة بالاعطاء الاستقلال في تمامها كما لا يلزم فانه صرح بان الاتحاد متعلقا بالهيئة التركيبية ولا يمتد في ان النسبة المحفوظة
بالاعطاء الاستقلال لا تنظر في الهيئة التركيبية فنهى كما حل قوله تفصيل المقام الخ شروع في بيان ان متعلق التصديق
ما هو في اعلان الاحتمالات التي تكونها الشارح من غير ان يلاحظ كذا في حاشيته المصنف مع قوله المصنف المدة في الصور الموض
او لا قوله كذا في حاشيته المصنف مع قوله المصنف المدة في الصور الموض قوله المصنف المدة في الصور الموض قوله المصنف المدة في الصور الموض
المعروف وبذلك لا يبرر الباقية فنهى التصديق باقر العار من ان النسبة كذا في حاشيته المصنف مع قوله المصنف المدة في الصور الموض
التي هي حقيقة تمامها في الحقيقة المطلقة في الاساس من جهة اولي به حقيقة يمشي ازود وجود الى آخرها قال وقرئ بين جزئ
الشيء وجزئ منه كما ان المصنف من جهة المعنى دون حقيقة فانه محرم وهو بسيط كذا في حاشيته المصنف مع قوله المصنف المدة في الصور الموض
الخ فانه نسبة النامة المحررة فخره من المتعلق وهو عرض عليه ان قلن التصديق بالموض والمجمل اما من حيث الاكثر او من
حيث الوحدة فعلى الاول كيف متعلق التصديق مع وحدته بالمعتقدين وعلى الثاني يرجع الى المعنى الاجمالي التكملي الا ان يقال
ان المعنى التصديقي بهما من حيث الوحدة ولا يرجع الى المعنى الاجمالي لان المعنى الاجمالي مفصل عنه العقل الى الاجزاء المنفصلة
وما اختاره السيد الزاهد في تفصيل الى الاميرين بل يرجع نسبة الرابطة عند قضايل قوله في حاشيته المصنف مع قوله المصنف المدة في الصور الموض
في حاشيته على الرسالة القطعية قوله بعد ان تلاحظ الخ اي لاس من حيث كونها رابطة هي مستقلة قوله في حاشيته المصنف مع قوله المصنف المدة في الصور الموض
ففي العلم كذا في حاشيته المصنف مع قوله المصنف المدة في الصور الموض قوله المصنف المدة في الصور الموض قوله المصنف المدة في الصور الموض
المراد في قوله مسامحة فان الاحوال في المجرود لا في المجرود فالاصل ان يقال كذا في حاشيته المصنف مع قوله المصنف المدة في الصور الموض

هذا هو المراد من قوله المصنف المدة في الصور الموض

[illegible]

طیحات و سحر - سحر و سحر

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

المركبة في وقت الخلق عنه ثم اعلم ان تقدم الطرف المسمى ليس مدار التسمية بالبساطة والتكريب بل آخره سواء كما توهم ان
المركبة باعتبار الحكاية لتبطل على التبيين البسيطة على اعادة فتدبر قوله ولما كان الخ اعلم ان غرض الشارع في اثبات
الفرق باعتبار الحكمي عنه وعدمه بحيث يحكاية بين الهيئات البسيطة والمركبة ولما فرغ عن الاول شرع في الثاني قوله
بالجمل سوار كان المحمول موجودا او عدما وغيرهما قوله بالاتحاد والابق بالارتباط قوله العبر عنه بالاتحاد قوله او بدونهما
اي بدون النسبة بين من قوله بتبليها اي بتبليها اجزا الحقيقة قوله ولما حصل في الارتباط الخ لا يذهب عليك انهم
النفقوا على ان النسبة التامة المخبرية جزا الحقيقة والعقيدة لعرضها لا تتوقف على ربط آخره وما قال في الفنون ان النسبة
العقيدة ربطا آخر في الموضوع فقط ادنى المحمول فقط قبل حصول النسبة التامة المخبرية فما قال شارح من ان الحقيقة والعقيدة
لا تتوقف على ربط آخر في الموضوع المحمول لعرضها لا تتوقف على ربط آخر في الموضوع المحمول لعرضها لا تتوقف على ربط آخر في الموضوع المحمول لعرضها
لان ليقال ولا يتوقف الفقا والعقيدة على ربط آخر سوى النسبة التامة المخبرية فتدبر قوله اي حقيقة كانت اي سواء كانت
بهيئة بسيطة او مركبة والاولى ان يقول اية حقيقة التابيث ولما دلها بالقول قوله ولما حكم اي الوجود ان سبيل قوله
بان الخ متعلق بالفرق قوله في الاول اي الهيئات بسيطة قوله ليس اي الطرفين قوله للربط اي سوي النسبة التامة
الاجبارية الحكاية قوله وفي الثانية اي الهيئات المركبة قوله انهما اي احد الطرفين وهو المحمول قوله اي للربط
النسبة التامة الحكاية قوله كيف الخ اي كيف يفرق بين الهيئات بسيطة والهيئات المركبة في حقيقة الحكاية وعدمه
الحكاية الخ قوله لانه ينبغي الخ اعلم اولاً ان الضمير في احدهما راجع الى الطرفين والمراد باحدهما المحمول وقوله ان الضمير في
صفة لقوله احدهما وقوله بالآخر متعلق بالاتحاد والمراد بالموضوع وثانياً ان حاصله انه ليس في الهيئات المركبة كقولنا
الجسم سوي ان يثبت الوجود اطلاقاً الجسم بان يقال الجسم يوجد على صفة البياض او على الصفة البياض بان يقال
الجسم وجد له البياض ثم حكم اتحاد المحمول المتضمن لنسبة الوجود بالموضوع وادخل في تبليها نسبة الوجود الى البياض في نسبة
الجسم الى الجسم من قوله نحو الجسم يوجد على صفة البياض فيفسر بدي قوله ولانه يلاحظ الخ الفرق بين هذا الاحتمال والاحتمال
الاول ان هناك تركيباً قبل الاجمال فهنا اجمال قبل التركيب فتدبر قوله احد طرفي الخ وهو المحمول قوله البنية الاجمال
الخ فينتي قولنا الجسم سوي البياض قوله الى هذا الطرف الى المحمول قوله فقد ظهر الخ جزاء لقوله ولما كان الخ رجع
الخ قوله لاني شكال الخ لما قد مر من توقف النقاد على صحة سوار كان محمولها وجودا او عدما او غيرهما على النسبة الرابطة
الاجبارية قوله احدهما اي الهيئات المركبة قوله ودون الاخرى اي الهيئات بسيطة قوله يستدل الخ استدل
بوالصفة الشيرازي في حواشيه شرح التبريزي حيث قال مثلاً يقال بالفارسية في الهيئة البسيطة زيد يست زيد يست وفي المركبة
زيد فليس منه زيد فليس منه فثبت فثبت في الهيئة البسيطة سوي الطرفين امر آخر اعني بالوصف وروى تحقيق القول
بان التامت من هذه اللغة انما هو عدم ذكره الرابطة ولا يلزم منه الافتقار عن الرابطة بمعنى كما لا يخفى وقال السيد
في سببته على الرسالة القطبية ان اهل الفارس لا ينفقون الرابطة باللاتحاد عن التكرار للفظ او للاحتمال قوله الجسم
على الرابطة فتدبر قوله ولاني الخ معطوف على قوله لاني شكال الخ قوله اورسما على الهيئات بسيطة قوله وهو
اي الرابطة قوله ودون الاخرى اي الهيئات المركبة قوله كما يقرب الخ انما هو امر واحد راجع الى الشيرازي
قال ان محمولات الهيئات بسيطة متعينة للرابعة فانها اذا زودت بوجودها فوجودها لا يوجب وجودها فوجودها لا يوجب وجودها
زيد كما تسمى او مناه وجود الكناية لزوم فهمنا وجوده لا يوجب وجوده فوجوده لا يوجب وجوده فوجوده لا يوجب وجوده
المراد ان لا التفرقة او فانية لانها مناه وجودها فوجودها لا يوجب وجودها فوجودها لا يوجب وجودها فوجودها لا يوجب وجودها

بسم الله الرحمن الرحيم

ما حصل القضية فتم فان حاصل البهية بسيطة في مرتبة الحكاية نسبت الوجود الى الموضوع وانكار هذا مكابرة والتالي
 ان الرباط الذي تضمنه المحمول اما لم يحفظ استقلاله او غير مستقل على الاول لا يصحح رابعا اذ الرباط البهية غير مستقلة
 بمرتبته من دون نسبة الرباط وان كان غير مستقل فالمحمول اذا غير مستقل فلا يصحح للمحمول نسبة في اعتبار
 المحل كشيء من ان له لغيره في الشق الاول وتوكلنا في القضية من دون نسبة الرباط بغيره ان البهية الرباطية
 الحاكية وهي غير مستقلة بوجودها وعلينا مدار كل العقدة والاعمال الرباطية فتكون في البهيات البسيطة وليس عليها مدار
 القضية ولا شك انها مستقلة لانها عبارة عن وجود الشيء في نفسه وهو في ضمن المحمول ولعلك تقول من هذا
 التفصيل الخلق ما آمن به الفاضل الهندي من ان العبد ليس له في المعاصر للمحقق الذي قابل باحتياج
 البهيات المركبة الى الرباط سوى نسبة الحكاية فتدبر قوله ولاني ان الخ سواك على قوله لاني اشتغال بغير قوله
 للوجود الرباطي والعدم الرباطي سوى نسبة التامة الجزئية قوله ومنه ما الى مفهوم البهية المركبة قوله اعتبر
 يوجد الخ بخلاف البهية البسيطة فانه ليس معنى زيد موجود زيد يوجد له الوجود قوله في الاخرى البهيات قال فيه اما العقدة
 الرباطية المركبة فتقولنا ان تلك تحركت بغيره فثبت ان بها الوجود او العدم الرباطية اذ لا يرد به العلم هناك موجود
 شيء لشيء اخر فثابت عن شيء فيلاحظ للوجود نسبة الى موضوعه ثم للحكمة الى متعلق موضوع الوجود ونسبة اخرى
 نسبة حكائية لازمة في جميع العقود فان جعل المحمول موضوع الوجود كان ينسب الى المحمول ثم ينسب المجموع الى الموضوع
 بالنسبة الحكائية يقال ان وجود هذا المحمول له وان جعل موضوع الموضوع كان ينسب الوجود الى الموضوع ثم سربط المحمول
 الى المجموع بنسبة حكائية يقال ان وجود الموضوع على حدة كذا في ذلك في الموضوعات وفي السلوب يلاحظ ان نسبة العدم
 الى البهية موضوعا له ثم ينسب المجموع الى فذلك موضوع العدم فان اعتبر المحمول موضوعا لنسب العدم الى المحمول ثم المجموع
 الى الموضوع بسبب البهية الحكائية لا يجاب به يقال لا يوجد للموضوع هذا المحمول وان اعتبر الموضوع ذلك بسبب العدم الى الموضوع
 ثم يسلب بذلك ربط المحمول بسبب تلك البهية فتدبر ليس يوجد للموضوع على حدة كذا فان احد تلك البهيات
 جزاء منفرد في العقدة وهي نسبة الحكائية الرباطية بين شئيهما الموضوع والمحمول في جناس العقدة والاعمال على الاطلاق واما
 النسبة الاخري هي نسبة الوجود الى المحمول او الموضوع او نسبة العدم الى الصدى كما في نسبت جرد منفرد وهي مستقلة في المحمول
 مدلول عليها بان ادنى الموضوع فالمحمول مع تلك البهية المستقلة هي بغير منفرد للعقد اذ الموضوع كذلك استحق ولا يجب عليك
 ان هذا كله يتوحيض الا ترى ان الموضوع من قولنا تلك تحركت فليس الا ان تحركها ثابتا لتلك كما ان الموضوع
 من قولنا تلك موجود وليس الا ان الوجود ثابتا لذلك فالقول ان اشتمال الى الرب على نسبة اخرى مستقلة في شئ
 من طرفه سوى نسبة التامة الجزئية الرباطية بخلاف البهية البسيطة خلاصة الوجود ان اسلم كنهه فان البهية الرباطية
 التامة الجزئية كافية للحكاية فلا حاجة الى نسبة اخرى والاحتياج اعتبارا في العقدة بانها بهية بسيطة كانه في او بركت
 فالوجه لتخصيص البهيات المركبة ما زعم من ان البهية الاخري المستقلة مستقلة في المحمول او في الموضوع بغيره صحيح اذ
 المركبة من استقلال وغيره فاذا قلنا ان الموضوع المحمول تلك البهية المستقلة المستقلة فلا يصح مستقلا
 فكيف يصح لو قلنا ان القضية فتدبر على انه لو اعتبر الوجود الرباطية في الموضوع كما صحح به لانه وان جعل به في
 الخ لخص الموضوع في قولنا تلك تحركت فذلك الوجود فذلك الوجود ان كان موضوعا فذلك الوجود فلا يبقى الا ان كان
 رابعا او من البهيات الوجود الرباطية لا يفيق الا بغيره فثبت ان الشيء الآخر ان كان موضوعا فذلك الوجود فلا يبقى الا ان كان
 غير موضوعا لانه وان كان مستقلا آخر في غير المعنى ان تلك الوجود في شئ تحرك وهذا ما لا يرد به العلم

العلم في علم شئ من شئ ان العلم
 في العلم في العلم في العلم

[illegible]

سید علی بن ابی طالب علیہ السلام

على ما هو المشهور من تحليل مركبة قد فقه الشايع بقوله بل الشك الخ قوله والمتاخر من زعم ان اجزاء الحقيقة اربعة الموصلة بالجملة والنسبة
التقيدية النسبة الثانية الخبيرة مبرهن على ان الشك الذي هو عبارة عن كسفية موصلة لتساوي الطرفين عند العقل وهو انقسام
التصور متعلق بالنسبة التقيدية التي هي عبارة عن لطيف يصير احد الطرفين قيد الآخر لشك في المحجب والتأليب والفرق بينهما
بالوقوع والملا وقوع وهي النسبة التقيدية مبرر الحكم في الوقوع والملا وقوع ليس هو ما هي النسبة التقيدية لم يثبت بين
لكونها من الطرفين واما الحكم في الوقوع التي نسبتها الثانية الخبيرة الايجابية والملا وقوع اي النسبة الثانية الخبيرة السلبية فلا
يتعلق بهاي هذا الحكم الا التصديق ففي الحقيقة لست بان احدهما متعلق للتصور والاخرى متعلقة للتصديق فصار متاخرا
الحقيقة اربعة عند المتأخرين المتقدمون لما تاملوا ان التصديق والتصوير متغايران ذاتا لا بحسب المتعلق فانه لا محذور في التصور
فتعلق بكل شيء حتى يثبت في نفسه فزعموا ان اجزاء التصديق ثلثة وتبعهم المذهب حيث رد زعمهم المتأخرين فقالوا ينبغي قولهم ان
المتأخرين اما يملكون التردد الذي يكون في الشك لا يتقوم حقيقة بالمتمسك بالوقوع والملا وقوع فان التردد انما
هو متخويز بالوقوع والملا وقوع متخويز اساسا واذا كان القاضى فالمدرك على صيغة اسم المفعول والفاعل المنفرد على ما سبق
في الصورة يبين اي الشك والاذعان واحده بالنسبة الثانية الخبيرة والتفاوت بينهما في الادراك اذ اعاني في صورة التصديق في
الكلام مما عجز عن جعل الاذعان من توالع الادراك او ترددي اي ادراك حاصل في ضمن التردد في صورة الشك فتقول القائل
من ثلثيات اجزاء الحقيقة هو الحق كما مر لانه لا يدل دليل على فقد النسبة في الحقيقة قال السيد الهروي في حاشيته على الرسالة الحقيقة
والوجدان انهم يشهد بخلاف ذلك ايضا اذ لا شك انه لا يفرق بين حقيقة زيد قائم مثلا لا زيد قائم ونسبة التي بينهما مفهوم منها ليس الا
نسبة واحدة كما لا ينبغي على من يرجع الى وجدانه انتهى قوله قال بعض الاكابر اي السيد الهروي في حاشيته على الكاشفة الجملية
قوله ان قولهم اي قول المتأخرين يكون اجزاء الحقيقة اربعة قوله فانهم اي المتأخرين قوله من نسبة اخرى فيها الحق
الحقيقة فتحقق تبرع اجزاء الحقيقة قوله والا اي وان لم يكن متعلق التصديق نسبة اخرى بل تخلف بها متعلق به الشك
قوله وهو اي متعلق بالتصور والتصديق باطل عند المتأخرين فانهم قالوا بالاجتماع اما ذاتا وتغايرهما بحسب المتعلق قوله
بما هو متعلق بالتصور والتصديق قوله وحاصل ما حصل الاعتراض قوله اما هو اي المتأخرين قوله هو الذي
اي ليدان انه اقام الدليل كما ان المدعى هو الشكوك بعد شبهة عرضت للدليل قوله ولا يتقوم التردد الخ قال بعض الاكابر
ان الشك بالضرورة لا يتقوم التردد ان يتعلق باحصل لها الوقوع والملا وقوع كونه نسبة التقيدية واما انه لا بد من
ان يكون متعلقا بما يتعلق به الاذعان اي الوقوع والملا وقوع فليس بين ولا بين بل هو اذعان محض ولا ينبغي عليه
ان التردد هو متخويز الوقوع والملا وقوع متخويز اساسا وايضا لا يتعلق بالوقوع والملا وقوع الا ترى ان الشك في زيد قائم
ليس الا في وقوع قيام زيد ولا وقوعه لاني المكسبة الاصناف اعني قيام زيد فتدبر قوله وتعرض الخ وقع دخل ليقهره ان الوقوع
الاصل ان يفرق المتغاير بحسب المتعلق بين التصور والتصديق فتقول يكون نسبة التقيدية متعلقا لكل واحد من الشك الاذعان
لا يفرق المتغاير بحسب المتعلق بينهما ايضا فلم يفرق لرفع الغبار ان يكون نسبة الثانية الخبيرة متعلقا لكل واحد منهما وحاصل المذهب
الذي تعرض للوقوع والتصديق بينهما وعلى قول المتأخرين المتقدمين جميعا ان متعلق التصديق هو نسبة الثانية الخبيرة
تبعها متعلقة للشك على الحقيقة ليدان واما النسبة التقيدية فلم يثبت متعلقة للتصديق على ان يجمع بل انما اختصها
المتأخرين فلا اعتد او لم يرد قبل من ان حور والوقوع هو وقوع نسبة متعلق قوله فلا يرد المورد متعلق الزوار الحق قدرا
بوجه المنفرد على قوله ولا يتقوم التردد الا الخ قوله لهم اي المتأخرين قوله ان لا يفرق الا بالثبات الفرق بين شطري الشك
والاذعان قوله من حيث انها الخ اي من حيث انه يرد عليها النسبة الثانية الخبيرة الايجابية او السلبية لا نفس النسبة التقيدية

اي هو الا انما هو الشك في زيد قائم

حقيقة القضية قوله انه يخبر بقوله حاصله قوله وليس اى الامر الاخر قوله فجله اى جعل اذكر الوقوع اى الاذعان قوله وبالله
 اى مرجع الدخول قوله ان اى اذ تلك الوقوع قوله المعلومات الثالث اى الموضوع والجرى والمنسبة قوله يجعل الجنس الخ
 عينه ان الفصل يورثه الجنس فيكون مجموع الجنس والفصل نوعا قوله بهذا اى دخول الاذعان في اجزاء القضية قوله لا مركب
 من العلم والمعلوم هذا اذا كان الاذعان من قبيل العلم واما اذا كان من لائحة العلم فغيره ان يقال لا مركب من لائحة العلم والمعلوم
 فتدبر قوله واما بالشرطية الخ مسطوفا على قوله اما بالذوق قوله وذلك اى مرجع كون الاذعان شرطا قوله فهو اى كون الاذعان
 شرطا قوله على هذا التقدير اى لتقدير شرطية قوله فكونها اى كون المعلومات الثالث قوله ليس من مجموعها اى شرطية اى
 على الواقع واذا قيل يكون الاذعان شرطا لكون هذه المعلومات قضية فيلزم المحمولية الذاتية فتدبر قوله الشئ لانه اى
 كون الاذعان شرطا قوله لا بان يجعل الخ اى لا بان يجعل الاذعان قضية هذه الاذعان انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 حتى يقال ان هذا التقدير كان محجورا قبل لقائ الاذعان المتساكنة قضية بسبب ان هذا هو اى انما هي بل الخ قوله فتدبر
 فتدبر الاذعان قوله معروضه سال من الوقوع وقيل من انه حال من المجموع فانه انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 قوله ان يكون جزء القضية الوقوع واللا وقوع معروضا للاذعان انتهى ويناقض هذا ما قيل في ان قوله ليس من مجموعها
 اى كون الوقوع او معروضه جزا للقضية معروضا للاذعان انتهى فقابل قوله جاتا اى انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 يزبد الخ لان الاذعان ليس جزء من اجزاء القضية قوله ولا المحمولية الخ لان الاذعان ليس جزء من اجزاء القضية قوله
 قوله واسهل التامل اى قابل الخ فبانه لا دخل للشئ في الاذعان فان هذا هو انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 اى كون الوقوع واللا وقوع معروضا للاذعان فانه القضية ايضا تلافت الاجزاء كما ان كون الاذعان معروضا لجزء القضية
 محال وان الاجماع وقضية لم يعلم ان المحجور تالفا لكون كبريات منسوبة الوقوع واللا وقوع جزء للقضية بل كما انتهى من القدر من انما هي
 المية من ليس بقضية بل قضية الشئية التامة الخ فبانه في ذلك خبر على انما هي القضية انما هي الوقوع واللا وقوع معروضا للاذعان
 ولذا قال شارح الا ان يقال الخ مرسيا الى قضية والمركب ان يقال بما لا يخفى ان مجموع المعلومات العلية لا يارايه
 خبره وشروطه بل هو من الكذب فيكون قضية فاما يكون جزء القضية الوقوع واللا وقوع معروضا للاذعان فتدبر قوله
 القابل اى قابل الحمل قوله حاصله اى من قولهم اتول الخ قوله في ارضه عند تحقق الخ وما قيل في بيان القضية شرطية
 كانه الكل ان كانت متوقفة على شئ آخر فبانه لا استواء بالعرض انتهى فكمس ما هو على نفس الامر تدبر قوله وهو اى المتفرقة قوله
 لان تالفا اى ان الظاهر الجبرم قوله في ان الخ متعلق بقضية الجبرم قوله اجزاء اى خبره اى اهل العرض قوله يكون اى الكل
 جابجا عن قوله حقيقة انما هي قضية الكل باو عن قوله ليس كذا بالعرض الخ اذ لا اتحاد للكتاب بالفصل في الانسان اتحادا والافا
 قوله عند تحقق الكل بالعرض اى في صفة الشئ كما اقره قابل الحمل قوله اجزاء اى خبره اى اهل العرض قوله وليس اى ذلك
 الجبرم قوله فهو اى كون الاذعان جزء للقضية تلافت الاجزاء متوقفة على انه خارج قوله واما الخ من لائحة العلم والمعلوم قوله من
 شرطه اى شرطه انما هي بالعرض قوله فبانه ليس من الخ لغيره ان جميع اجزاء الكل بالعرض معروضا لان شرط قوله خبره اى اهل العرض بالكل
 بالعرض من خبره اى خبره قوله ليس من الخ لغيره ان جميع اجزاء الكل بالعرض معروضا لان شرط قوله خبره اى اهل العرض بالكل
 الحقيقة لكل بالعرض من خبره اى خبره قوله فبانه ليس من الخ لغيره ان جميع اجزاء الكل بالعرض معروضا لان شرط قوله خبره اى اهل العرض بالكل
 يجوز ان يكون المشبهة في ان خبره اى خبره قوله فبانه ليس من الخ لغيره ان جميع اجزاء الكل بالعرض معروضا لان شرط قوله خبره اى اهل العرض بالكل
 الخ من خبره اى خبره قوله فبانه ليس من الخ لغيره ان جميع اجزاء الكل بالعرض معروضا لان شرط قوله خبره اى اهل العرض بالكل
 المعلومات الثالث فتدبر قوله عند تحقق القضية فبانه ليس من الخ لغيره ان جميع اجزاء الكل بالعرض معروضا لان شرط قوله خبره اى اهل العرض بالكل

اى انما هي خبره اى خبره

[illegible]

المرود فان من الآثار والاسم من اشارة فذئذ العلامة التقناني في تعالما ذكره الفارابي في كتاب الالفاظ والحروف بما
 لبا به ان كلمة هو ليست موضوعة للربط عند العرب ولا مستعملة عندهم فيه بل الظرفية لما قلنت من اليونانية الى العربية
 فاحتاجت الفلاسفة العربون الى لفظ يقوم مقام اثنين في اليونانية فاستعاروا لفظه وهو ليس في الاسماء ودلالتها على الربط
 على سبيل الاستعارة وقال الفاضل الاسودى ان القول يكون موجعا حكمه على عند الاختلاف في التذكير والتانيث والافراد
 والاشية والجمع باختلاف المرجع وقال بحر العلوم ان مدعيون الربط مخالف لما اتفق عليه من العربية ومن العجزة في هذا الباب فاحفظ
 ما وقع به اشراج مع فخره ومن كما سينكشف قوله ليس مولها الا ان الخ كذا اصح يشخ في اشعار قوله ولا فرق اي بين هو
 كان في قوله لا يدل الخ لانه في قالب الاسم قوله يدل عليه في على الزمان لانه في قالب الكلمة قوله ولا شبهة الخ سطوت على
 قوله لا شبهة في ان الخ قوله يدل على الخ على الربط فان الواجهة والتمثيل موضوع ليس رابعا قوله فاما الخ شروع في مرجع
 المرود قوله بالاشراك اللفظي وهو عبارة عن كون اللفظ موضوعا لمعينين او اكثر باذعان مستعدة في الكتاب ان اللفظ هو مشترك
 لفظا بين ان يدل على الخ وان يدل على الربط المسمى بالنسبة النامة الخيرة فان رفع المرود وفيه ان القول يشترك بهما الكبر على الخ
 كذا افاده بحر العلوم في قوله معنى كان النامة وهو الكون في نفسه قوله والناسقة وهو الكون الرابطة وهي حقيقة يشترك في
 فانتظره قوله والاشراك اللفظي قوله ان الحقيقة في تحقق التقناني في مرجع في شرح الرسالة المشيئة بالاشراك كما
 نقله السيد الهروي في بعض محاشيه قوله الموضع المخصوصة كما اشبهت في الخبر الموصوف والصفة بان كانا مفسرين بخوذة
 هو القاعد قوله يدل على الربط في ان لفظه مولود على الربط كان اداة مع انه قد ثبت انهما اسم فان قلت ان الحرف
 اختار ان هو في هذه المواضع اداة حيث قال لما كان الغرض من اتيان الفصل برفع التباس الخبر الذي يذكر بعده بالوصف وهذا
 هو الحرف الخي اداة المفعول في خبره صارفا عن خارج عنه لباس الامة انتهى قلت اولا ان مخالفة الرضى وحده من دون جهة
 لا يقتضيه كذا افاد بحر العلوم وثانيا انه قد سلم انه اداة فلا يلزم كونه لفظا او كل لفظ اداة ولا عكس انما كان لفظا اذ اول علم
 النسبة النامة الخيرة هو لم يفت وقد قال اشراج المطالع ان هذا الفصل لا يدل عندنا على نسبة الحكمية بل على الفرق بين
 النعت والخبر وقال العلامة التقناني في شرح التلخيص ان القيس المسند اليه يصير الفصل لفظا مسندا على مسنده اليه فان قلت
 هو اما قال لمحقق الدراني في شرح التهذيب ان اللفظ هنا اجتماع النخاة على انه اسم فلا يلزم عدم كونه اداة مفعولة من كماله
 الشيخ في الشفا ومن ان هو في زبدة جوي قد رجت عن ان يدل نهاته والالة كالمية فقلت بالاداة قلت ان الحقيقة بين ماها
 راجع ليعين الربط في لغة اهل العرب بل اذ بدوا اللفظ من صفة الفصحى فيكون الكلام مرجح معناه من عند أنفسهم لا كما عر بها
 ما استندنا ويقول الشيخ لا يجرى فان الابدان المذكورة في ما يروى بالاصالة فيقال انقل كلاما المدخول فيه لرفع ذلك المدخل لا يرفع فيه
 وتذكر قوله والكله الخ اذ لا يلزم اهل اللسان موافقة الخيون وفيه انه يصرح كلاما مصنوعا من عند الفصحى لا كما عر بها والكله في قوله
 قوله واما الخ منطوق على قوله فاما ان يقال الخ قوله كمال الكلمات النامة اي في الدلالة على نسبة قوله الا ان الخ وان يقال
 لا دل على الزمان والكلمات النامة تدل عليه قوله على المنسوب اي على جميع المنسوبات وفيه ان نسبة غير مستقامة والركب
 المنسوب غير منطوق فيلزم عدم احتمال الكلمات النامة لكونه ان معنى لفعل امر حالي ليس يستقل بحال الفصل الى المنسوبية
 والزمان كما فعل السيد الهروي قوله على المنسوب اليه اي على مجموع المنسوبات والمنسوب اليه قوله لدرالته اي لدرالته الخ قوله
 راجع الى الحقيقة فيكون النسبة غير منطوق فيلزم عدم الصغار وفيه ان كون الضمائر دالة على النسبة يقتضيه ما ذكره اهل اللغة كذا افاد بحر العلوم
 قوله ما في دالة كانت مطابقة او تضاد او انتمانية ثم علم ان سيرة كون الرباط لفظا من ان الدليل على كل من الرباط في
 لفظا بالنسبة النامة من الطرفين فينتج ان يكون اللفظ في الاصلها اليه ما قد رقت قوله ولم يطبقوا الخ تسو عليك اولا انه

هذا هو اللفظ
 الذي هو الربط
 في اللغة العربية

هذا هو اللفظ
 الذي هو الربط
 في اللغة العربية

هذا هو اللفظ
 الذي هو الربط
 في اللغة العربية

هذا هو اللفظ
 الذي هو الربط
 في اللغة العربية

هذا هو اللفظ
 الذي هو الربط
 في اللغة العربية

١١
ورفع دخل مقدر بقدره ان الحركات الاعرابية بل حركة الترفع خاصة تحقيقا او تقدير اواله على النسبة لزمانها ففعلت كلاما
اليد ويد غير نسبة فالتسمية خارجة عنه لا يزد له فلا لها على النسبة التزامية وان الهئية التركيبية والى على النسبة بالوضع النوعي
فلم يطلقوا عليها الرابطة وثابتا ان الوضع النوعي هو وضع نوع من الالفاظ النوع من المعاني بان يلاحظ الالفاظ الكثيرة في موضع
كل واحد اسمان كثيرة في موضع كل واحد كما يقال كل لفظ على هيئة زبد فاهم فهو موضع لفظ الاستاذى وكل لفظ على هيئة
رجل عالم موضوع لفظه النوعي وكل لفظ على وزن فاعل موضوع لمن قام بالفعل وكل لفظ على وزن مفعول موضوع لمن وقع عليه
فمفعول مكنى كذا قال العوادى كذا ربح قوله في اشتقاق الاولى ان يقول في التركيبات ليدقق الهيئة التركيبية فانها توجد في
التركيبات قوله لانها لا تدل على لفظه ولم يطلقوا العادى راجع الى الحركات الاعرابية والهيئة التركيبية قوله ليست باللفظ فيقال
لنفس العلماء ومن الهيئة التركيبية ليست بلفظة واما الحركات الاعرابية فهي الالفاظ لصديق لتعريف اللفظ عليها الا ان لسان حال المراد
باللفظ ما يكون مستقلا في اللفظ وبذلك الحركات تنبع الحرف الاخير من الكلمة فتدبر قوله ولكن يشك في معنى تعريف اللفظة باللفظ
الي الى على النسبة باي دلالت كانت ثم اعلم انه قد حجاب عن هذا الاشكال بوجوب آخرين الاول انه يشترط في اللفظة ان ياتى
على شئ من الاطراف والكلمات الثابتة ليست كذلك والثاني ان المعنى في اللفظة ان يدل على الهيئة مقدار وان دل على
غيره ايضا والكلمات الثابتة ليست كذلك فتدبر قوله الثابتة اى غير الثابتة قوله مع انها اى الكلمات الثابتة قوله
الا ان يقال ان لكل وجه الصنف ان القضية الشرطية تكون جزو لقياس وجو كما لا يخفى على من اسج كتب التلخيص فالحقول
بان الكلمات الثابتة لا تدل على النسبة المعبرة الا بالاولى مما لا يخفى اليه لعل قول الشايع فتدبر اياها اليه قوله وهي اى الهيئة
المعبرة ما يكون جزو للقضية التي حكم فيها بالاتحاد وهي التي يعبر عنها المخبرون بالجملة الالهية قوله ان الحكم المبرر بالمراد الحكم بهذا الهيئة الثابتة
المعبرة قوله ان جعل اى الحكم المعبر في الكلمات الثابتة قوله الا بالاولى كان يقال ان قام زيد في قوة زيد فانه لم يقل
بعد الاخراج عن قسم القضية الى الحكمية بشرطية فاعلم الى بيان الاختلاف الواقع في الهيئة اعلم ان مطلبين ان الحكم في الشرطية
اذا كانت متصلة بين المقدم والسالى ايها وزد سبيل العبرة انه اى الحكم في الجزاى السالى والنسبة طهيد سبيل في اى في الجسار
ينزله الحال او الطرف من نفسه فلو ان كان زيدا حمارا كان ناقا كان زيدا ناقا وقت حمارة زيد وحال كون زيد حمارا كذا
في المفتاح للسكاكى وانت خبير بان مفاد الشرطية على اذهب ليدل العبرة يرجع الى مفاد العقد المحلى مع النسبة المحلية والشرطية لا
في تخايرهما فان النسبة الثابتة المعبرة لما نحن ان بثوت شئ لشي وثبتت قضية على تقدير اخرى وبها مقاربان فتدبر قوله قائل الخ
اعتراض على المص على ما رجع الخلاف بين العربيه وابل الميزان قوله في شرح التلخيص اى الطول قوله لاناف الخ وليؤيد ما في غرض
المصباح من ان اطراف الشرطية قد خرجت من ان تكون مفعولة للسكوت عليها فلم تعد السكوت كيف تكون قضية فلا حكم
شئ من الطرفين بل بينهما ثم لا يذهب عليك ان المخبرين ضروريان يكون الاستناد اليه من خواص الاسم وهذا ينادى على ان الحكم في الجزاى لا يذهب
المقدم والسالى والا لا يصح هذا التصريح فان اطراف الشرطية لا تكون ههنا فان قلت ان ضروريين بان جملة محيل ان يكون خاصا فثبت
لا حقيقة قلت هذا خلاف الظاهر المتبادر فلا يصار اليه بالضرورة فان قلت لعل القول يكون الاستناد اليه من خواص الاسم المتأخرين
النا بغير ايضا لم يفتح فاما المتقدمين قلت هذا محض لا يسمع فان قلت المتكلمون ايضا يصحون يكون الاستناد اليه من
خواص الاسم فكيف يجوز ان الحكم بين المقدم والسالى قلت كلامهم بادل بان المراد بالحكم المحل فافهم فان قلت نزل هذا النازل
يختار من جانب المخبر ايضا قلت انه لا بد من قول الحقيقة بحيث وهو تصحيح الحكم بين المقدم والسالى ولا يصح هذا القول بل هو
السالى بل في اولى ما لا يخبرون فلا يصح من الحكم بين المقدم والسالى حتى يختار السالى كذا او وليس الا فاصل واختره فبان ان
نقلنا من ضرورة كان يصح بان الحكم بين المقدم والسالى لا يصح من الحكم بين المقدم والسالى بل هو قوله كلام الجازى اى انه لا على شرط الجزاى قوله الاول لا يذهب

قوله الثاني اي الجزاء قوله وفي اي في هذا التصريح قوله استاذ الحق ان المقصود اي من كل الجزاءات قال القائل لا يجوز
 مع قول ان كان الاول سببا للثاني ليقضي ان يكون تحقق معنوي الاول مضمونا للثاني سببا لكان اكمل في الحقيقة
 بالارتباط بينهما والارتباط لا يقتضي الاختصاص له الشيء منهما فاقبل قوله بالاتفاق اي بين الميزانيين والجزئية قوله واما قولهم ان
 تناقض عليك اولاً ان هذا دفع وحل فقد رتبته انما يتبادر من قولهم ان جازك زيد فافكر للملزم بالكرام وقت مجي زيدا المتبادر من
 قولهم ان رعت الدار فانت طالق الا انما لو توقع الطلاق وقت دخولها في الدار فافكر في الجزاء شرط قبل استنفاذها لا ان الحكم بين
 الشرط والجزاء مما يثبت ان المراد بالاشكال شرطيات يكون التالي منها ان صورته بمعنى كمال في المثال الاول لا معنى فقط وهو صورة
 الجزاء كمال في المثال الثاني قوله ماول السبيل للربط بين الشرط والجزاء قوله مناه اي معنى المثال الاول ومعنى المثال الثاني ان كانت
 الدار في طلاق واقع عليك قوله وعينه بالمرسوف على ان في قولك ان قوله من التبادلات مثل ان يقال في المثال الاول
 فمقول في حقه كبريه في المثال الثاني فمقول في حقه انت طالق قوله ثم كلام السكالي الخ في السكالي واما الحالة الحقيقية
 لذهبيته اي السند في ان كان المراد ثبوت الغائبة كما اذا قيد الشيء بما يقتضي بخلافه او طرف الزمان او طرف المكان او سبب
 الحاصل او المفعول او المجرى او المفعول سواء الحال او التمييز او شرط نحو ضرب زيد ان ضرب بكبر او ان ضرب بكبر يضرب
 زيدا او ضربت او ضربت هذه كلها تعقبات يزداد الحكم بها الخ قوله وسبب كلام السكالي قوله ظاهر اي ليس بتعقبات قوله ماول
 قال بغير العاقل بان الجزاء لنفسه سبب للشرط وهذا الاستناد مخالف للاستناد الواقع في الجملة الالهية والعبادة والملازمة الحقيقية
 الحقيقية لا يعم من هذا الاستناد بالتعقبات يعم من ان يكون تعقباتها ما هو ليس سببا اليك في المفعول الحال ونحوها او بما هو سبب لكون
 الاستناد هو النفس الحقيقية ولا شك ان في الشرط استنادا وتعليل الجزاء على الشرط وتعليل الجزاء على الشرط وتعليل الجزاء على الشرط
 حيث قلن قول الشارح ان الحكم في الجزاء الخ قول السكالي ومن التبادلات بان في معنى على متعلق الوقت بمحذوف والمعنى ان الحكم موقوف
 على الجزاء كمال في قولهم الحرف ماول على معنى في غيره بمعنى موقوف على غيره فقد رب قوله وقد يقال الخ الغرض منه انه لا نزاع
 بين الميزانيين رابل الجزئية اصلا قوله هذا اي ان الحكم في الجزاء قوله انشادات صفة اي معنى فقط قوله لم ينفذ اي لم
 لا جزئية قوله فيها اي في شرطيات التي تواليها انشادات قوله لا نزاع اي بين الميزانيين اهل العرب قوله في تلك
 الشرطيات اي الشرطيات التي تواليها انشادات قوله وفي غير اي غير تلك الشرطيات وهي الشرطيات التي تواليها
 الاكحال انشادات قوله والحق الخ رد على قوله وقد يستدل الخ قوله منسب اي في الشرطيات التي تواليها انشادات
 قوله ليست هي الحكاية لعدم الحكم عند في الخارج والمقصد لا بد للمؤمن الحكاية فلا يكون قضائهم اعلم ان هذه العبارة من الشارح صحيحة
 وما يثبت التفسير للمراجع الى المقصود وعادة الجزاءات لا تقتضي الا تقييد في عبارة الشارح ظل لا ينفذ الا ان يرضى ان يكون الحكاية
 ليست وصحة حقيقة انتهى قوله بل اي اي شرطيات التي تواليها انشادات قوله جعل انما اي حقيقة قوله القياس الظلمات
 عليه ما قال بعض الافاضل من ان مدلول ان رعت الدار فانت طالق لا يقتضي ان يقع الطلاق على تقدير المدلول
 لا يقع ما لا انما في الحكم من المقدم والتالي يكون المقصود الاخبار بمرور القياس الطلاق بمعنى انك لا تدخل فيكون صحيحا وقضية غيره
 قوله او في الخ مخطوف على قوله المدة قوله هذه الشرطيات التي تواليها انشادات قوله بالاتفاق اي بين الميزانيين اول
 للجزئية فلا تقييد هذه الشرطيات للترافع بينهم وما اعترض من بحر الخلاف من ان ما لا يشاكون للترافع فيه ايضا فان لم يستند الانشادات
 بل من شرط الجزاء ان لا ينفذ فقط فيقتل عن عرض الشارح فني النزاع الواقع بين المقيدين في الحكم الجزاء لا ينفذ مطلقا انما
 في مطلق الحكم جزاء كان انما انما حتى يرد الا اعترض فاقبل قوله واما غير اي غير هذه الشرطيات وهي التي تواليها انشادات
 انما انما في الشرع اي بين المقيدين قوله قال سعيد الشيرازي الجزاء على الاول اي حسب المصلحة من انما انما في الشرع

اي هو الجزاء
 السبب في الخ

اي في قوله الثاني

اي

اي في قوله

اي هو الجزاء
 جزاء على الخ

بين المقدم واللاحق هو الحق المطلق بصدر الشريعة مع كذب التالي في الواقع كقولنا ان كان زيدا حرا كان تاجها تحقق الملاقاة
 بين المقدم والتالي وان كانا كاذبين ولو كان الخبر هو التالي اسي يكون الحكم فيه الشرطية المسند فيه الجارية او الظرفية كما في
 المفتاح لم يتصور عند تناسخ كذب باي خندق الشريعة مع كذب التالي فان الشرط كقيد للتالي فانتفاء التالي سطحا في الواقع يستلزم
 لانتفاء مخرج القيد ضرورة استلزام انتفاء المطلق وهو التالي كذا حقيقة زيد في المثال المضروب انتفاء القيد وهو التالي مع
 الشرطية وتعيينه على هذا الاستلزام ان المطلق جز المقيد وعدم الجز يستلزم عدم الكل قال القاضي بسند في ان القيد مستند
 يكون متناظرا للمطلق فلا يستلزم انتفاء المطلق انتفاء المقيد بل يستلزم انتفاء المطلق حقيق القيد لعدم اذ الحكم القيد متناظرا
 للمطلق فالا استلزام قطعية وقية اما اولها فبان المطلق والقيد جز وان المقيد فلو كانا متناظرين تحقق المقيد مع جميع المتناظرين ولا يستلزم
 عليه واما ثانيا فبان انما قال القاضي السند على الاصح المقصود به هنا فان القيد في المثال المضروب غير متناظر للمطلق فحقق الاستلزام
 قطعا في الكلام قوله وقرب منه اسي مما قال السيد الشريف قوله ان يقال اسي في تعيينه بابل الميزان قوله ولو كان الخبر
 الخ يعني انه لو كان الحكم في التالي كشرطية قيد المتيقن صدق شرطية مع كذب المقدم فان المقدم قيد وانتفاء القيد يستلزم انتفاء
 المقيد وهو التالي مع المقدم لان القيد جز المقيد وعدم الجز يستلزم عدم الكل قوله باري الميزان ان يقال كذب المقدم في
 الواقع الاستلزام كذب في الاوقات التقديرية فاستلزام انتفاء القيد لا انتفاء المقيد مسلم لكن انتفاء القيد يستلزم انتفاء المطلق لان
 نفس الامر والظن وما قبل في تقريره لا ارا ومن ان كذب التالي يمنع الخ فسطح ارباب ان يقول كذبا المقدم يمنع ذلك
قال قال العلامة الدواني في حاشيته على التهذيب راوا على السيد ان التالي في المثال المضروب وهو كان تاجها ليس كقيد
 فان كذب التالي في جميع الاوقات الواقعية لا يلزم منه كذب باي كذب التالي في جميع الاوقات التقديرية اذ الصدق الا في شيء واحد
 التقديرية في شيء فلا يلزم من نفي واحد من جميع اوقات الواقعية في جميع اوقات قدرينها حتمية زيدا ما تبين له اسي لم يرد ان كانت اسي ككافة
 بحسب الاوقات الواقعية مسبوقة بعد اسي من زيد فاذا ثبت ان التالي ليس بكاذب فلا يلزم انتفاء التالي المقيد الشرطية في
 الشرطية على اسي ابل العبرة ايضا قال القاضي ان الشرطية اذا رجعت الى الجملة عند ابل العبرة فلا يلتزم هناك ولا تقيد فان مضاد
 الجمالية ثبت في الشيء وما يوجد في التعليق والتقديرية في زيد بابل الميزان من ان الحكم في شرطية من المقدم والتالي يمكن لابل
 العبرة القول بصدق التالي في الاوقات التقديرية ولكن ان القول ان المضاد بالادوات التقديرية في كلام العلامة الدواني ليست
 الاوضاع التي في مقدم الشرطية حتى يقال انها مختصة بشرطية ابل الميزان بل الاوقات التي قدر فيها وقوع التالي لم يثبت
 بل هي مشددة الوجوه وكقوت حتمية زيدا في الاثرية خطية ان زيدا قائم في الشيء لم يكن بانه قائما في القياس في الواقع بل بانفسار قائما
 زيدا في الظن بان لم يظن المتكلم قيامه بغيره بان زيدا قائم في الشيء وما ذكر اسي السيد من الاستلزام اسي استلزام متناظر لمطلق انتفاء
 القيد مسلم لكن الاستلزام المطلق هنا متوقف فانه اسي المطلق هو الماخوذ على وجه اعظم في نفس الامر والظن فالنتيجة هو قيام زيد في
 نفس الامر وليس مطلقا بالنسبة الى قيام زيد في الظن بل المطلق بالنسبة اليه هو قيام زيد بحيث يمكن لغيره بغير الايجاب
 الظن او غير هذا المطلق متحقق في ضمن تحقق التقيد وهو قيام زيد في الظن كذا في المتنازع فيه فان ما حقيقة زيدا وان
 بغير الامر لكنه ليس بمنتهى في التقدير والمطلق وهو ما حقيقة الاعمال في نفس الامر التقديرية تحقق في جميعها حقيقة التقديرية فلا يتم
 التقديرية من ان التقديرية في غير مخرجها لا حقيقة منها الا في اللفظ في المعنى فان المعنى في الحقيقة لا يتغير في جميعها لا في اللفظ
 وليس هو هو وقائم في الظن فهو مقيد والاعتبار بأكبر كذا افاد صاحب المقدم مع فان قلت الا
 الامر في الاصل من التقديرية المتبادر من الحقيقة ايجاب عند المقدم بان غاية ما يقال ان
 اسي المقدم في اللفظ ولا حتمية فيه فانه لا حتمية في اداة الجزية المتبادر الاثرية ان المتبادر

الحق المطلق بصدر الشريعة

الحق المطلق بصدر الشريعة

التي هي عليه وعلى امره منها كان اوعين محققا او مقدر اذ لا يخفى ان كل القصد بالصدق في التوقيف على تقدير وجوده
الخارج اذ لا بد من ان يتوقف على ذلك التقدير قوله فيها اي في القضية المذكورة وهو قولنا كل غفارا طائر قوله وقبحه
اي تقديره المحمول قوله نفى كل قضية الخ لقوله على افتراض المحل عنه قوله لكن المتعارف الخ وضع لما يتوهم من السابق من ان
القضية المحلية لا تكون لما ليس بثبوت الشيء في نفس الامر فكيف يكون كذا القضية عند افتراض الثبوت في نفس الامر قوله
المعتبر اي في العالم اذ لا كمال في معرفة المقدرات قوله الثبوت بالرغم من ان يكون قوله ولهذا اي لكون المتعارف عند صدق
القضية بتقدير الثبوت في نفس الامر من قال وادها الى ان اشار اليه في مقدماته خارجية وهو ان مدار الصدق على مطابقة القضية
لما حكيت عنه اي لما كان مدار الصدق على مطابقتها لما حكيت عنه فلما حكم كذا القضية التي لها الثبوت باعتبار الامر لم يتحقق عند
افتراض الثبوت باعتبار المحل عنه فقد غفل عن السابق وهو ان لا بد على فرض المقدرة الخارجية بان الشارح ذكر اللفظ وهو لا يخرج عن
ذكر الصدق بتقديره ليس بل ان يذكر الصدق اذ ذكر اللفظ قوله ما عرفت الخ فاعل لقوله لا يدعي قوله عن الحكاية عرض في الامر
وهو في الظن مثلا قوله وما لا يبرح ما عرفت البعض قوله العقيدة الاولى اي العقيدة لغير الظن والاعتقاد قوله ثبتا اصلها
اعلم ان الثبوت على نحوين اصلي وهو ما يثبت عليه آثاره كالثبوت الناري في الخارج فانه يثبت عليها آثارها من الاضارة والاطلاق
وغيره مما لا يثبت عليه آثاره كالثبوت صورة النار في الذهن قوله وفي الثانية اي العقيدة بالظن والاعتقاد قوله ومثله
اي مثل الحكاية عن ثبوت ظلي قوله البصيرة منقوشة فلا يثبت على هذه الصورة آثارا كالفرس قوله فاذ كان الخ فغيره على اختلاف
المحل عنه قوله من الثبوت اي ثبوت المحمول للموضوع قوله من المواد اي الخصائص من الحكاية عبرة بثبوت محقق ارض ثبوت مقدر
قوله سطلق الثبوت سوار كان في الواقع اذ في عالم التقدير قوله والمراد الخ وضع دخل تفسيره ان ما قسم من ان
مقادير القضية سطلق الثبوت ينفي في كلامهم من ان مدلول القضية المشبوهة في نفس الامر
قوله المحل عنه فانه كثيرا ما يطلق نفس الامر في كلامهم وربما المحل عنه في كلامهم من ان مدلول القضية
هو الثبوت باعتبار المحل عنه فلا منافاة قوله فاذ قيل الخ فغيره على سبق من ختم المحل عنه والغرض من هذا القول الاعلام بان
صدق القضية على مطابقتها للمحل عنه سوار كان اذ واقعيا لا على مطابقتها للواقع قوله كما ان زيد قائم اي في ظني وهذا لا ينافي
زيدا من على تقديره كذا على تقدير قوله المعبر بصفة الثبوت قوله في محل الذاتيات اي على الذات نحو الانسان جيلان قوله
يكون كذا بالاعلى الاول اي لو كان حكاية عن الثبوت الاصل فلا بد من حكاية عن ذلك الثبوت بل عن ثبوت ظلي والاعلى الثاني فلا بد
من حكاية عن الثبوت في نفس مرتبة ذات الموضوع العشر في محل الذاتيات لان العالم ليس من ذاتيات زيد والثبوت في مرتبة الذات
ليس الذاتيات دون العوارض كذا قال عليه السلام في قوله القصة اي الطبيعة قوله ان قلت الخ فيصيح كلام السليمان في
مقدمة وهو الفرق بين صدق القضية وثبوتها فان الاول عبارة عن مطابقتها للمحل عنه والثاني عبارة عن ثبوتها في الخارج فحق المحل عنه
فيه ما قيل من ان الصدق عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع وحله عليه فيفسد زيد قوله فقولنا الخ فغيره على الفرق والتفصيل له قوله
بالا لا بد من قوله اي لان برة القضية سطلقه مما يكون فيها بفعليته استه وسوق الى الفقه العامة وكم قوله وهو اي المحل عنه اي عين
لكونه موقفا الى الفقه والاعتقادات اليوم فكيف يتحقق التقدير بالذات اليوم قوله فاعل الخ فيصيح انه لما ثبت الفرق بين صدق القضية وثبوتها
فقد قل لعل مراد السليمان من قوله انما يقع لصدق بفعليته الخ انما يقع ويخبر بصدق المكان فيجاء كان انهما ولو كان في شيء من
الى الحكمية العقيدة بان يكون الحكم في الثاني ويكون المقدم قيد او محتمل كان زيدنا مقدماته في كذا وكذا في الجواب في الحكم
بوجهه انما لا بد من تحقق الصدق في كل الرتبة فيكون ما يتحقق في الرتبة الاولى هو الذي يتحقق في الرتبة الثانية

المراد من قوله

[illegible]

في نفسه هي العدم المحض في معنى زيد عدم التطير نظير زيد عدم قوله ما قال المحقق انه لا يمتنع ان يكون العدم هو العدم وهو العدم
لحققة في ضمن العدم المتعلق بنظر زيد فاما ما اورد السيد الهروي لان بناء على ما افعله العدم الرباطي وهو العدم المحض في
الدواني الى المطلق عام من العدم في نفسه المتعلق بزيد ومن العدم في نفسه المتعلق بنظر زيد فلا يلزم من انتفاء وفراغتنا السهوية
الاخره تحقيق المطلق في هذا الفرد ولا عبرة في ان لا ملاحظة العدم الرباطي فثبت قوله العدم المتعلق بانظر الى العدم المحض في قوله
من قوله فثبت ان زيد فيكون العدم صفة لزيد بذاته المتعلق على قياس الصفة بحالها في تمام فالصفة كما يكون المتعلق بالصفة بالذات
بالمعلق بالصفة بالعرض كذا في العدم في نفسه صفة للتطير الذات وليس بزيادة في قوله ليس صفة حقيقة هي المتعلق بالفتح لعدم
قياسها به وانما نسب اليه مجازا قوله الى صفة اخرى اى المتعلق بالفتح قوله كونه اى كون زيد قوله صفة اخرى اى في غير هذا
العدم في نفسه الثابت لزيد قوله ليس منها اى ليس من هذه الصفة الاخرى بغير زيادة في نفسه لزيد انما لا افلا ولا صفة
لشعير اللفظ والمعنى فزيد عدم حقيقة زيد عدم التطير حقيقة اخرى ولا يلائم بينها العدم المحض من الاطلاق والشمسية
بنهاجها فثبت ان لا حقيقة لزيد كونه صفة فثبت قوله اقول اى في ان لا يلائم بينهما العدم المحض من الاطلاق والشمسية
في الحقيقة انه اى المطلقين فثبت المحقق الدواني جواز استعماله في الحقيقة فثبت قوله اقول اى في ان لا يلائم بينهما العدم المحض من الاطلاق والشمسية
مستبعدا بالعدم حقيقة ولو جوده بغيره وهذه الصفة قبلية لا توجد مع البعدي فثبت قوله اقول اى في ان لا يلائم بينهما العدم المحض من الاطلاق والشمسية
قبل الزمان لان العدم الزمان يستلزم وجوده للصيغة فثبت قوله اقول اى في ان لا يلائم بينهما العدم المحض من الاطلاق والشمسية
استلزامه محال كما استلزمه اى مستبعدا كذا في جوابه فثبت قوله اقول اى في ان لا يلائم بينهما العدم المحض من الاطلاق والشمسية
فثبت قوله اقول اى في ان لا يلائم بينهما العدم المحض من الاطلاق والشمسية فثبت قوله اقول اى في ان لا يلائم بينهما العدم المحض من الاطلاق والشمسية
لا يلائم بينهما العدم المحض من الاطلاق والشمسية فثبت قوله اقول اى في ان لا يلائم بينهما العدم المحض من الاطلاق والشمسية
كان في من الاشياء ما يتصور في ذاته لا في الخارج ايضا فثبت قوله اقول اى في ان لا يلائم بينهما العدم المحض من الاطلاق والشمسية
كان في من الاشياء ما يتصور في ذاته لا في الخارج ايضا فثبت قوله اقول اقول اى في ان لا يلائم بينهما العدم المحض من الاطلاق والشمسية
كلما لم يكن في من الاشياء ما يتصور في ذاته لا في الخارج ايضا فثبت قوله اقول اقول اى في ان لا يلائم بينهما العدم المحض من الاطلاق والشمسية
اطل واطلاق الكسرية يتنازع بلطال النتيجة فثبت قوله اقول اى في ان لا يلائم بينهما العدم المحض من الاطلاق والشمسية
ولا من الكسرية او لا من في صفة كذا وبما لسان على انه لا يلزم من عدمه ان يكون في عدمه العدم المحض من الاطلاق والشمسية
فثبت عدم ثبوت المدعى مثبت المدعى وبما المطلوب والتبعية فثبت قوله اقول اى في ان لا يلائم بينهما العدم المحض من الاطلاق والشمسية
الكسرية كما وقع بعين الاعلام مع ما سئل به من ان لا يلائم بينهما العدم المحض من الاطلاق والشمسية فثبت قوله اقول اى في ان لا يلائم بينهما العدم المحض من الاطلاق والشمسية
النتيجة فكسرها فثبت قوله اقول اى في ان لا يلائم بينهما العدم المحض من الاطلاق والشمسية فثبت قوله اقول اى في ان لا يلائم بينهما العدم المحض من الاطلاق والشمسية
اثنان الوحدتين الكائنتين المتحدتين الاثنيتين على وجه الشكل الاول هو جدي كائنة في ان لا يلائم بينهما العدم المحض من الاطلاق والشمسية
شبهها الخارج او في آية من مقدمه في القياس وقسطا وبهذه الدواعي الاول في ان لا يلائم بينهما العدم المحض من الاطلاق والشمسية
اثر الكسرية مقدم او التالي في كذا في الحقيقة كذا في القياس فثبت قوله اقول اى في ان لا يلائم بينهما العدم المحض من الاطلاق والشمسية
افلا يلزم قوله لان مقدمه في كذا في الحقيقة كذا في القياس فثبت قوله اقول اى في ان لا يلائم بينهما العدم المحض من الاطلاق والشمسية
ثبت المدعى اى على تقدير عدم ثبوت شي من الاشياء قوله فان الجمال اى عدم ثبوت شي من الاشياء قوله لان لا يلزم من كونه
الخبر او على جواب العدم قوله وان كان اما في تجزئة اى اما في تجزئة العدم المحض من الاطلاق والشمسية فثبت قوله اقول اى في ان لا يلائم بينهما العدم المحض من الاطلاق والشمسية
بجوابه فيكون محال فثبت قوله اقول اى في ان لا يلائم بينهما العدم المحض من الاطلاق والشمسية فثبت قوله اقول اى في ان لا يلائم بينهما العدم المحض من الاطلاق والشمسية

الحمد لله رب العالمين

على ان الوجه عليها فزاد الحكم على الجواهر المطلقة في انفسها قال سراجان في حاشية على الحاشية القديمة بغير ان يقال انما ينشأ
 الوجه لشيء من موضوع المحصورة عن موضوع الماهية الطبيعية فانه لما حظرت شيئا الاطلاق على الافراد فتدبر قوله في الشيء
 ذو الوجه كالافراد قوله وما هو المشهور ان لا يقع في نفسه ان ما ذكرتم من ان الوجه يلتفت اليه الذات في العلم الوجه بخاصة المشهور من
 ان الوجه حاصل بالذات يلتفت اليه البعض وذو الوجه يلتفت اليه بالذات قوله متوجه اليه الخ اي يلتفت اليه بالذات حيث
 ان وجهه من ذي الوجه فلهذا يلتفت اليه بالذات هو ذو الوجه فلهذا يلتفت اليه بالذات على ظاهره بل لا يتأويل في ذلك فقلنا قال سراجان
 يرجح في ان وجهه لشيء من موضوع المحصورة كما لا يخفى فتدبر قوله فخرج حصول الحكم عليه قوله يلتفت اليه بالذات
 فسطا ما يتبين ان الحكم عليه لشيء من موضوع الماهية الذات وما هو الا الافراد فالحكم عليها لا على الحقيقة قوله كما ذكرته عليها البعض واما الطبيعة
 فهي ملوثة بغيرها بالذات فتكون محمولة عليها بالذات قوله سوى شخصية فان الحكم فيها على شخص معين قوله عاينا
 على الطبيعة قوله وهذا ليس في الخ في ذاته الى دفع استصحابه من ان دخول السوء عاينا الحكم على الافراد وليس بل الحكم في المحصورة
 على الطبيعة فلما ينزل السوء حاصل الدخول انما اعتبر في المحصورة ان الطبيعة صالحة للاطلاق على الافراد وليس المراد الطبيعة في حيث
 هي في اوج حيث العلم بغيري الحكم الى الافراد فان كان على جميعها نكاحية وان كان على بعضها غيرية فيضج دخول السوء قوله في الخ
 اي ان الحكم في المحصورة على نفس الحقيقة قوله استزاعية اي شرايع الوجه من ذي الوجه قوله بدون ذلك الاتحاد اي في باب ما يتبين
 عليه الوجه على ان لا يجمع الوجه ولا يصح ان شرايع الوجه من ذي الوجه كما ان الحكم في زيدضا حكا قوله هو ذي الوجه قوله وهذا الاعتبار
 الخ اي الوجه باعتبار وجوده في الذهن على وجه الاتحاد مع احدية هو عليه قوله وقد روي اي الوجه العرفي على نحو لا يجمع مع ذي
 الوجه بل يفرق من حيث العموم قوله وهو بهذا الاتحاد اي الوجه باعتبار وجوده في الذهن من حيث العموم على وجه عدم الاتحاد مع
 الافراد قوله ولم يفرق الخ في ما ذكرناه من الماهية القدار من ان الحكم في المحصورة على الطبيعة من حيث الطبيعة لا على الافراد قوله فانما اي
 القدار قوله بالماهية من حيث الاتحاد اي مع الافراد التي في موضوع الحقيقة المحصورة عنه لا قوله في الماهية الطبيعية اي في
 الماهية من حيث الاطلاق بان يكون هذه الحقيقة قيد الماهية قوله بل جزء من الموضوع فان الموضوع هو المركب من الماهية من حيث
 الاطلاق فليس الموضوع في كل انسان جميعا ان الانسان فقط هو قوله يكون الحقيقة متماثلة في قدايته في احوال الشرف
 فان الكلام في المحصورة وانما اراد بالماهية القدارية له لالة الدليل المذكور لقوله لانه حكم الخ عليه انما هو الماهية كما لا يخفى
 على من التي اسبغ وهو شهيد من فهم ان المراد بالماهية القدارية هي الماهية من حيث الحقيقة متماثلة في قدايته في احوال الشرف
 هي موضوع الطبيعة قوله بل ارادوا اي القدار قوله هذا المركب اي الماهية من حيث الاطلاق قوله فلهذا المرتبة اي التي
 يصدق عليها هذا المركب قوله بالعرض لعدم وجود الافراد في الذهن الا البعض قوله كما يغيب من الموضوع اي الماهية من حيث
 قال قد يوجد في الذهن على وجه الخ قوله فينصرف الخ ويوصل او المحصورة قد تكون حقيقة وقد تكون خارجية قوله محصورة فيها اي
 في الحقيقة لعدم وجود الطابع من حيث السوء في الخارج قوله بل الكلام الخ بل هذا لا ضرب من خصص المحصورة في الحقيقة لالته
 كما تروى قوله لهذه المرتبة اي الماهية من حيث انها صحت في الذهن قوله العوارض الخارجية اي التي تعرض للموضوعات في الخارج
 كالعرض لالته قوله لا افراي الماهية في الخارج قوله لوجود اي في الخارج قوله لا المرتبة الخ اي لا ثبتت العوارض الخارجية
 المرتبة الخ قوله الماهية لانه الطبيعة الخ فانها موجودة في الخارج بالعرض قوله او مرتبة الطبيعة الخ فانها موجودة في الخارج بالذات
 قوله وعلى الاول الخ اي على تقدير كون الموضوع نفس الطبيعة من حيث هي هي لصيد الحقيقة صالحة قداية والفرق انما محصورة
 هي ولا يجب عليك انما انما تصير صالحة قداية ولم يلاحظ الاطلاق على الافراد ان موضوع الماهية القدارية من حيث الطبيعة
 من حيث هي اي ما اذا لم يلاحظ نفس الطبيعة من حيث الاتحاد مع الافراد والاطلاق على ان يكون الحقيقة في اللوحات والاشواط

من
 في سوادنا
 عبد العلي راج

بعض افراد الموضوع وسور الكهين كل حيوان انسان ليس بعض نحو ليس بعض الحيوان بالانسان هذا اذا لم يتبين
 برفع الايجاب الجزئي ولا في سور السلب الكلي بعض ليس نحو بعض الحيوان ليس بمخلوق في كل لغة سوية كانت او غير سوية
 او سندية سور والى على بيان كية الاذ او قصيرها اى في تلك اللغة ولا يوجد في غيرها اى في تلك اللغة نالا سور العبرية قدمت واما
 الفاصلة نحو قوله تعالى في سورة التين برجي هنتا و برجي هنتا لبرجتين هنتا على هذا قوله ايضا سور الطه انما هو قوله
 نحو ثنتين الخ اى هو هو قوله سور الكهين اى للوجبة الجزئية قوله قال بعض الاذ ايا راى سيد الهوى نى مشيئة على الحاشية
 الجمالية التفسيرية قوله وفيه نظر الخ خلاصه ان عدد الاعداد من الاسوار لا يصح على تغييرات القوم قوله الكلى اى في الكلى قوله
 لبعض اى في الجزئية قوله دون العجيين فان الحكم في المحصورة عند القدر على الطبيعة من حيث الانطلاق على الاذ او عند التاكيد
 على نفس الاذ او على التقديرين فالعبارة لا اذ المجموع من حيث المجموع قوله كما ذكره من ان العدد من الاسوار قوله
 هذا في الخ اذ على تقدير كون العدد من الاسوار العبرية في السور الاذوى يكون معنى قولنا سبعون جملا حامون له في السور
 واحد واحد من سبعين جملا ولا يترتب في معناها لفولنا كل جمل ليس حاملا لهذا الجمل وانما قال معناها ولم يقل معناها لان
 قولنا سبعون جملا حامون لهذا الجمل موجبة جزئية وقولنا كل جمل ليس حاملا لهذا الجمل موجبة كلية سالبة الجمول ولا تفتقر
 بينهما اذ في شريط الاختلاف بالايجاب والسلب لكن لا يرب في تناوبها قوله ليس معناها اى عزها قوله وانما قيل في جواب
 للنظر قوله وهذا اي المعنى الاذوى قوله ايضا اى كلك البعض قوله فانها اى الاعداد قوله كافي في هذا المثال
 قوله سبعون جملا حامون لهذا الجمل فان العدد هنا موجبة المجموع من حيث المجموع لا بمعنى الاذوى والان في المناقاة على
 فلو اردت ان جميع السبعون مخصوصة بصفة معينة وان اردت ان جميعها كان فالصفة مبهمة قوله و قد قيل اى الاعاد
 قوله ثمانية بمعنى جاري الخ لقيام الخ مستحقا لكل اعداد واحد فانما من الآخر قوله وعدا اى عدد الاعاد قوله اذ احتمل هذا
 الاحتمال اى معنى الاذوى لا على اى معنى كان فصح عدد العدد من السور ونقطه نظر بعض الاكابر قال بحر العلوم مع ان احتمال
 الاعداد اذ اذ لم يثبت عند اهل اللغة وفيه ان الشايع لا يدعى احتمال اهل اللغة بل مطلق الاحتمال فلا تدفع عليه قوله متماثل
 على اشارة الى انه لم يصح احدا من الفلاس في قولنا جاري سبعون جملا ايضا الكلى الاذوى بل هو بمعنى الكلى المجموعى فانه
 اى الكلى الاذوى لان لم يسم في هذا المثال نظرا الى ان ثبوته الخى للمجموع انما يكون بثبوته لكل واحد واحد وقد تقرر عن حيث قد تقرر
 ان الكلى المجموعى والاذوى فاما ان كانا كافي في سبعون جملا حامون لهذا الجمل وقد تقرر ان كافي في جاري سبعون جملا
 والحق الذي اورد عبارة عن الكثرة اوسع البنية الصورية او حتى حيث عروضا على فبذلك القولين على كل تقدير فالمراد عبارة عن
 المجموع كما يصح ان يقال البرهنة في الكلى الاذوى فتدبر قوله والفرق بين هذه الخ وهو ان ليس كل يد على نوع الاحكام
 الكلى بالادلة بقت فان المذهب العبري من قولنا ليس كما حيوان انما نرفع ثبوته انما انما الكلى فرد من افراد الحيوان كما كان
 هذا الخ انما نرفع ثبوته من كل فرد في كل كلى انما نرفع ثبوته من المجموع لا من الايجاب بل يفرق هذا التقديرين في السلب
 الجزئي ويكون سلبا على السلب الجزئي بالان ارفع هذا الخ انما نرفع ثبوته من المجموع لا من الايجاب بل يفرق هذا التقديرين في السلب
 ليس كل فرد له سلبا جزئي دون السلب الجزئي انما نرفع ثبوته من المجموع لا من الايجاب بل يفرق هذا التقديرين في السلب
 لان المجموع المبرح من قولنا ليس بعض الحيوان انسان موزع الادان واثبت بعض افراد الحيوان كذا
 المحرر من ان بعض افراد الموضوع هذا ارتفاع الايجاب الكلى يكون بعض بعض ليس بالانما نرفع ثبوته من المجموع لا من الايجاب بل يفرق هذا التقديرين في السلب
 المستور ليس هو كذا والاخرين قال في سلب المصالح في ذواله ليس بعض على سلب الحكم على اى لغة نظر لان المستور ليس هو كذا
 من المصالح الجزئي كما ان من مجموع الكلى انما نرفع ثبوته من المجموع لا من الايجاب بل يفرق هذا التقديرين في السلب

هذا اذا لم يتبين

[illegible]

10

[illegible]

بين الطبيعة وبين كذا ونحوها المتضمنين الاعتبار كما لا يخفى قوله فلم يترك المحسن في قولنا زيد حيوان الحيوان نفس مثلا وفيما لا يرى
 لو كانت مملنة قدر ما يتغير تكرر الحد لا وسلا فانه هو الحيوان من حيث هو مجموع ان الطبيعة من صداقته فالاصوب في تحليل العقدة ان يقال
 ان شرط النتائج في الشكل الاول كلية الكبرى فلم توجد ما قبل من ان الموضوع لكبرى الفليس المتنازع في قيل ان يكون موضوع
 المملنة لعدم ذكره السور فيه فيكون ان كان ما هو حيوان محكوما عليه بالمجنس وكان الطبيعة مملنة قدر ما يتغير انتهى فغاية ان الحد والمملنة في قوله
 موضوع المملنة اما المملنة الطبيعية او مملنة المتنازعين على الاول لا ينطبق الدليل على الثاني لا في ما سلبه بيان فتدبر قوله هذا
 الفليس من حيث ان يعبر عنه الموضوع استفاد من قول الشيخ ان في الفرض الذي لا يشتمل على فاعلم ان الموضوع في هذا القول فرض الوجود لا من
 الاضافات بل الاضافات مستترة بالفعل في نفس الامر كما سيشرح بآيات من ان ادخل من الفرض الذي
 انهم من ان يوجد الاضافات اولم يوجد انتهى فيزيد في قوله في الايمان والتفسير بما بالذات التفسيرية والذاتية كما وقع من دفع شبهة
 قوله بل شيئا آخر اى وادراك الانسان ودار الخيرة من الحيوانات فهو فرضي وسيأتي تعليقه ايعلى نذكر قوله السابق ولو فرض وجود الاضافات
 في ما قيل في الشئ الاخر وهو الانسان عليم بالصدق فيجب بر قوله يكون الحيوان تمامية صفة لقوله شئ وقوله في الخارج متعلق بقوله ودارها
 ظاهر من ملاحظة في العلوم الاخرية فاقبل قوله يكون الحيوان حقيقة لشئ في الخارج فيجب قوله وصحة الفرض ان كان في قولنا السما من
 فالقوة في شئ من عالم الوجود بالوجود فاقبل من ان قولنا الانسان الشئ الانسان مندرج عن انسان فانه لا معنى لاندرج الانسان
 على الانسان او بلنا هذا الحمل هو الكلام هنا في الاتحاد بالعرض فلا مسا بين الحمل بهذا المقام فما لم يتم علم ان الاضافات الطبيعية
 وجود الشئ من حيث في طرف الاضافات ان كان خارجيا نفسا خارجا وان هذا كذا من الاضافات الاضافات على شئ من الوجود فيكون
 الاضافات خارجا كان اذ ودارها ووجود الصفة فيه فيكون في ملاحظة الذين وسيجى في قبيل هذا في المثل فما قيل اعلم ان العلوم الاضافات
 هو ان يعبر عنه بثبوت الصفة للموضوع في الايمان بثبوت البياض للجسم المعلوم الاخر اى هو الذي يعبر عنه بثبوت الصفة
 للموضوع بحسب الاعيان بثبوت القوة في السما وانتهى فليس بصواب قوله الثالث ان يكون الخ الفرق بين الثالث
 والثاني ان في الثالث تعبد الاضافات او الادراك فيها اواحدة بما في العنوان حتى يحصل التكثير باعتبار ما في الادراك حتى
 يحصل التكثير في الحقيقة فانه لا يوجب الحمل محلا اوليا كما لا يخفى داماني الثاني فليس قيدا لاحد ما دكاها لاني العنوان ذكره السور
 وان كان تحقيقه ودارها من ظاهر قد مر في الحاشية العمادية وغيره ريد على ما في الاقوال بين في بيان من انه غير ادراك
 شئ واحد تكرر الاضافات المسمى من تكرر في المذكر والمفصلة اليه اصلا ولو بالا اعتبار انتهى فما قيل من ان في الثالث
 ابتينة في المواضع مخالفت ما في السابق والتجربا وقع عن ذلك القابل لعيد هذا من ان في المثل الثالث لا يلاحظ التعبد
 اطلاقا باعتبار التعاير الاعتباري فانجح لا يوجب الفرق على ما بين بين الثاني والثالث فتدبر قوله لا يستعمل بالرفع مطلقا
 على قوله قيد الحسب بالذات بل نفس القسم الاخر من ان يكون القسم اعلم ان القسم ليقع في الحمل الاول المقابل للمسمى
 الذي هو الحمل المتعارف وليس هذا القول بالوجه عطف على القسم كما قيل فانه من ان يخالف الرواية المتأخرى ان ابن السكيت كتب
 في الامثلة نقول ان القسم بالرفع عطف على القيد بالرفع ايضا فان كان القسم نصحا ان يقال انه قيد للقسم فان نسبة
 الى القسم بالوجه بل الى القسم بالتقديم فيكون القسم كونه قيدا للقسم فما قيل قوله هو الذي لا فرق من جهة الخسفة هذه العلامة
 لا تحقق الحمل المتعارف والما بين الاخر في تحقيق في هذه العلامة وفي ما بالذات التي ذكرت قبل فان كل مفهوم حمل على نفسه
 الا ان كان في المثل من حيث ان انما في الحقيقة شئان على انهما بالجنس الاول فقد شرط قوله لا يلاحظ شئ انما قيد به ان
 اذ اخذت بشرط لا شئ يكون مساوي عند المحقق البدل في ودارها صريح في كذا وقوله السور الزايد في ودارها وغيره مما قيل
 في السور في المثل من حيث ان انما في الحقيقة شئان على انهما بالجنس الاول فقد شرط قوله لا يلاحظ شئ انما قيد به ان

١٠٠

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

في حصول الرفع ان المعتبر في صدق الحمل الشائع صدق مفهوم المحمول على الموضوع اما ان يقتضيه ان يكون سببه غير خال على
 من العلم الثالث وهو مقتضى في الحقيقة زج فاقيل من انه لا يحكم الحاكم بحكم المعتبر كون مبدء المحمول في الموضوع نحو من
 الآثار المذكورة انتهى فيجيب بقوله والاسم بل هو من الجاهل بل قال في الجبل المرفوع وهو عبارة عن كون اثر الجبل في
 انصاف الماينة بالوجود اما الماينة والوجود فافتران بالوجود والاشياء في الحقيقة فيقتضي في ثابتهما المساواة بالقول الا لا يحل شرحه فاقيل في عبارة
 عن كون الحمل في المحمول حيث يقتضي الشيء المحمول بالوجود لا يقتضي هو مفاد الهيئة التركيبية التي يجنب قولها لكن الحكم السلب
 الخ للاستدراك وهو مفاد دفع التوهم الناشئ من كون موضوع الحقيقة سلبا واصدا وهو عدم الفرق بينهما قوله واما الموضوع واست
 الخ افاد الجواب على ان السمة قد حاصلا في القضية المحصورة لا بد منها من عقد الوضع المستل على عقد العمل اذ هو عبارة
 عن حمل عقدان الموضوع على ذاته بالعقل او بالامكان فصار تركيبة خبرا واجبا بيا هو سببه في وجود الموضوع
 فاسبب له كالحقيقة في افتضاء وجود الموضوع باعتبار عقد الوضع وان كانت مفاد
 لها باعتبار عقد الحمل في نفسه الموقوفة افتضاء كمر من جهتين بخلاف السالبة اذ ليس فيها افتضاء حتى
 عقد الحمل بل من جهة عقد الوضع فقط انتهى قوله ولا يضر العقل الخ فادفع قول مقدر فترى ان الحكم على سركلي اذا كان من
 الحكامات لتصوره لا كقضية المحصورة فانه يفتقر في ثبته او طبعية وتوزيع الرفع ان سركلي المكلف ان يكون الحكم
 على سركلي اذا كان من الحكامات لتصوره مع هذا الحمل العقل هذا المفهوم الكلي عنوانا لمصاحبة فيسري الحكم منه الى المصاديق فيحقق
 قضية محصورة فان الحكم فيها على مقتضى الطبيعة من حيث الانطباق على الاثر او هذا ظاهر في نفسه فالتصريح الى قيل من ان
 قوله ولغير من العقل الخ ببيان ان تفسير الامكان للتصور فترى حاله في الامتناع ثابت في الطبيعة لثبوت الامتناع ثابت بالذات
 للافراد استحياله لكونها معدومة في ذاتها واما الطبيعة المتصورة العرضية فهي متحركة عليها بالذات والامتناع ثابت لها
 بالعرض لا اتحادا مع تلك الافراد اتحادا عرضيا لكونها متحركة معها واما هذا مع انه ظاهر صريح في عدم وجوده فاقيل من ان الامتناع
 ثابت في الطبيعة بالذات لكونها متحركة معها بالذات وكذا الحال في ثبوت الامتناع بالعرض في الطبيعة المتصورة بالعرض انتهى
 فيجيب قوله لا العنوان ذي الافراد واما قيل ان العنوان ينطبق على الافراد فليس بشئ قال واما الذين قالوا الخ فيغير
 اما على طريق التنازع فلا مسأله في هذا الجواب الذي ذكره مصنف في دفع الاشكال لانهم ليسوا بقائلين بان المفهوم عليه طبيعة
 هي تكون وحدة الطبيعة في هذا القضاء كما في الحكم وكون ثبوت الامتناع وغيره سببا لانطباق على الافراد فليس من قال الخ في ذلك
 تحت قول لم يضر او الاسي في الجواب على طريقة التنازع في الجيب قوله لعل الفرق من ان الحكم ليس من كل المحقق الذي
 لان كل مفهوم من النسب الآخر فاما قل ان الحكم بينهما بالاسي اي حكماء مساواة فاما بطريق فانه المتساوية مع انه ليس كل حكم
 اشاع بقوله لعل الفرق الخ قوله علامته فاصلة الخ في ان السالبة المستند الباسية لا تكون بين الذات استحياله فان قلت انه
 كما تكون له صفات كالامتناع وغيره كذلك يجوز ان يكون فيها علامته لا يستلزم شيئا من صفات حقيقة ونها هي حصة الى
 السلب كما هو مختار في شرح المصالح قوله لا يقتضي وادفع جواب سوال مقدر فترى ان ثبوت المحمول للموضوع في بعض الوجوه
 كثبوت الاوصاف انصافا من المتأخرة عن التوزيع في السوء الحقيقة وجود الموصوف الموضوع فليكن لا يكون بالثبوت
 من حيثية وجود الموضوع واما اصل الجواب ان طاهر الثبوت من غير نظر الى الخصوصيات الحقيقة في وجوده واما الامتناع
 في بين الموضوع ناشئ من حقيقة الانصاف في ثبوت القول والامتناع في مقابل قوله في الملاحظة التي هو فيها مقصود بالعرض
 اما في هذا الان ما هو مقصود بالعرض اذ الوجه في هذا مقصود بالذات لعل الخ لا يكون عليه في قوله لا يجوز ان يكون
 في ان مقتضى القواعد انما هو ان اخذت تلك الصفات في ثبوتها فاقول به في الجاهل لا يجوز ان يكون في ثبوتها

القول في الجواب عن سبب الخ

في الجواب عن سبب الخ

واقيل من ان قواعدهم في المحاور الطبيعية مغيب فانه من تخفية تكون محصورة بلعينة تامل قوله فانه انما يشاء ان لا يثبت
الجواب فانه على هذا القول ما هو المقصود من اشتراك الحقيقة الموجبة السالبة المحمول وهو جعل الالح الكلام قوله الا ان يقال
ليس المقصود من وجه التبريع ان لا يكون صدق الصدق بل حقيقة في القواعد بما فلا يثبت الى اشتراك الحقيقة السالبة المحمول
قوله والزام الصدق الخ جواب لمن يقول من جانب المحقق الدواني ان وجوده في كمال الباري مثلا حال فاذا اقرض وجوده
يجوز ان يثبت له ان ليس بوجوده على غير استدلال المحال محالا قوله في مثال قولنا شريك الباري الخ المداور الامثال الحقيقية
يكون المحققون فيها يتقبل الا في قوله لتصل الطرفين فيها الخ ليس حشر السلب جز من طرفه فاني منه الحقيقة فليس المحمول
ولا الموضوع عدما سوار كالحقيقة الموجبة او سالبة واما ان سوار كان المحمول فيها وجودا او غير وجودا سواء كانت الحقيقة
موجبة او سالبة اشقي فسطح قوله الا اني حسب ما لنا وقصصنا الخ اي الاحوال التي تثبت للمحمول بحسب الحقيقة بما انه في المحمول
كيف هو فان العقد قد يكون مما انما لا يمتنع الا ترى انك اذا قلت الانسان كائنه بالوجوب في الحقيقة سلبا او بالوجوب
والنقص هنا الامكان قوله فهو ما سلب ضرورة الايجاب نحو لاني الانسان كحجر البضرة فالحقيقة ليست بالاجابة
بالسلب فمثلا ان ضرورة ثبوت الحجر الانسان سلمية لان سلب الحجر عن الانسان ضرورة في قوله بل الحقيقة سلبا
المصدق الخ فخصه ان المطلقة الماخوذة بحسب المصدق لهم من الوجبة الماخوذة بحسب المصدق ايضا يعني ان وجه راق
المطلقة لهم من مصداق الموجبة فانه اذا تحقق قولنا الانسان كائنه بالامكان وهو مصداق الوجبة تحقق قولنا الانسان
كائنه وهو مصداق المطلقة فان الموجبة هي المطلقة الحقيقية بقية الحقيقة وليس له ان لا يتحقق مصلحت المطلقة تحقق مصداق
الموجبة لئلا ان لا انتمد الحقيقة بالحقيقة بحسب المصدق واما بحسب المفهوم فبذلك ما نحن فانه اخذ في مفهوم المطلقة بما لا يماخوذة
في مفهوم الموجبة فذكر قوله الا ان يقال الخ اي من قبل الثالين بان مناط صدق القضية وافقة الحقيقة للمادة ومنه ما
كذلك بما عدما والاصل ان المداور بالتميز افقة بين الجهة والمادة غير الخالف بينهما من حيث انما كنهيتان مضافتان الى ما هو
متكافئ بهما وبالجملة لغة بينهما التباين جميعا من حيث انما كنهيتان مضافتان الى ما هو متكافئ بهما ليس المزاوثة بينهما
الاتحاد في المفهوم وبالمثل لغة بينهما عدم الاتحاد في المفهوم فخص السالبة الضرورية في المادة الايجاب المنزوي وان كانت الجهة والمادة
متحدة في المفهوم سوى الضرورية لكن هذا الاتحاد لا يكفي في صدق الحقيقة بل لابد من الاتحاد بحسب المضافة وهو فهو وفان الفرق
من حيث انما مضافة الى السلب غير الضرورية الماخوذة من حيث انها مضافة الى الايجاب ولا يوجد المضافة فلا يلزم صدق
الضرورية في مادة الايجاب الضرورية فخص على هذا قوله وليس هذا انما يرا في المفهوم فان مخرجات الاداء الحقيقة من
مخرجات الجهات المتطابقة انما التفاد بالعبارة خصوصية المحمول في الادلى وموصوفه في الثانية فاقيل من انهما متحدان في الحقيقة
لانه محمول في الوجود او العدم انتهى وقيل في موضع آخر ليس المداور بالتميز الاكون الادلى من امر او الثانية بحسب الاتحاد بحسب
المفهوم انتهى فمع انه خالف الواقع خالف تصريح الشارح ايضا فلا تتفق اليه فامل قوله اصدق قولنا الاربعة زوج الخ
ليكن ان قولنا الاربعة زوج صادق معهما بالوجوب بالنظر في مقدار الزوج وجوبا وبذلك الوجوب لو كان عين الوجوب الحكمي اي وجوب
الزوجية في النفس لكان الزوج وجوبا لوجود في ذاته وهو محال للزوم فقد وجوب قوله لكنه في المنطق الخ اي ان يكون الوجوب المستعمل
في المثالين ليس مستعمل بالبنية الى الوجود في نفسه فقط بان يكون كنهية لنبذة الوجود الخ لا غير بل قد يكون كنهية لنبذة
امر هو سوى الوجود مني قولنا الاربعة زوج بالوجوب انما الوجوب كنهية لنبذة الزوجية الى الاربعة كنهية لنبذة الوجود الخ
الزوج فلا يلزم وجوب وجود الزوج بل يلزم وجوب ثبوت الزوج للاربعة فاللزم غير محال والمحال غير لازم فذكر قوله حتى يكون
المادة الخ انما حصل انه لو كان ثبوت الزوجية للاربعة موقوف على وجود الاربعة بالذات لكان العلية الحقيقية للوجود والوجودية

اللازم مركبة عند النفس من ماهية الاربعة واعتبارية الوجود واللازمة واما كونها كونه بالذات انما يكون بالثبوت
الزوجية للاربعة النظر الى خصوصية الطرفين لثبوتها قوله واللازم سلب الشيء اي ان لم يشته الوجود للشيء ولم يوجد
سلب الوجود للشيء اي ما لم يوجد وان لم يشته الوجود للشيء اي الوجود حال ثبوته وهو محال فذا طرأ على التعدي فاقبل الذات بالثبوت بالوجود
بالضرورة واللازم سلب الذات ان ثبوتها حال ثبوته وانما هو محال للزوم اجتماع الطرفين في الحال انتهى فاما الاربعة قوله فاما المنع مطلقا
اذا كان المنع لغيره اذا كان ثبوته على ما هو عليه فلا يتصور كونه الاربعة سلب الشيء على ما هو عليه فاما المنع في جميعه فاما المنع مطلقا
فما قبل من ان يكون الاربعة فلا يتصور عدمه اصلا فلا يمنع سلب الشيء في جميعه فاما المنع مطلقا فاما المنع مطلقا
المعنى قوله فلا حجة الى ان سلبه جعل مولف الخطاب بين الطرفين اي الذات الموضوع والذات الماهية لا يمكن قوله
للخطاب ان في صورته ثبوت الذات من تلقا المقضية انتهى فحجب قوله والفرق بان الخطاب وقع داخل مقدره ففهم
ان من جعل الذات على الماهية قول الوجود عليها فاما ان جعل الذات على الماهية لا يكون سلبا على الماهية
لما لا الذات بل هو عينه وفي حل الوجود لما لا الماهية فيبلغ عن لما لا الوجود فكيف يكون اذا كان جعل الوجود على الماهية
مستحيا الى الجاهل يكون من الذات على الماهية مستحيا الى الماهية قوله ولكن الاسكان لا يعتبر عندنا في ثبوتها ان الاسكان
المنع ان سلب الضرورة المطلقة والاسكان الحكمي سلب الضرورة الذاتية ولما كان الضرورة المطلقة هي الضرورة الذاتية
واقعية لا هي من مقتضى المنع فان الاسكان في الذات من الاسكان الحكمي مما قبل من الاسكان المنطقي المستحيل
للاسكان الحكمي وان سلب الضرورة المنطقية من الضرورة الحكمية مستحيل لان الضرورة الحكمية هي الضرورة المنطقية
اذا صدق السلب في الذات الخ امثال انه اذا صدق سلبه كقول عن الموضوع ما دم ذات الموضوع موجودة صدق سلب
المحمل عن الموضوع ان الاول لا لا لولم يصح هذا السلب انما ابداه بصدق الايجاب في ذاته وصدق الايجاب بصدق وجود
الموضوع فيكون الموضوع موجودا ففهمنا بالمحمل وقد بين ان المحل مسلوب من الموضوع ما دام وجود ذاته ففهمنا قوله
في معناها اي في السلب الضرورية الازلية مثل الضرورية في معنى السلب الضرورية المطلقة بان يقال ان السلب في معنى
المقيد بالازلية والاربعة فاما ثبوت ان الثبوت ان لا اسلوب بالضرورة وما قبل في بيان الضرورية في معناها بالثبوت
ثبوت الاختصاص ففهمنا في جميع اوقات وجوده مسلوب بالضرورة بمعنى ان سلبه في كل الثبوت ضروري انما ابداه انتهى
فحجب فان هذا المعنى معناه ما قبل التمهيد بالضرورة كما لا يخفى قوله مقيدا بقيد الوجود حال من الجانب الاربعة
لأنه ان الاسكان هو سلب ضرورية غاية الحكمية انما بان اسلوبا حال كون ذلك الجانب مقيدا بغير وجود
الموضوع وهو محتمل فاما في ثبوت قوله مقيدا اي سلبا مقيدا انتهى فحجب كما لا يخفى قوله فلا يكون قضية بناء على
ما هو مشهور ان في موضوع الحكمي انما لا يتم عدم كون القضية قضية كسند عليه ان دار القضية على نسبة الحكمية وهي
تحقق حاله انما بان انما لا يكون غير الحكمي قضية فافهمنا من المصنف في الجواب من نقل عن هذا المنع وشرع استدل
عند نفسه وقال كيف انما لا يكون في بعض من غير انتهى اما علمت سابقا ان الظن اذ كان بسيطه وانما سمعت من
الكبار ان الاربعة الاربعة من غير انما لا يتم من غير ما علمت سابقا ان الظن اذ كان بسيطه وانما سمعت من
غيره ففهمنا قوله ولعلنا انما علمت من غير ما علمت سابقا ان الظن اذ كان بسيطه وانما سمعت من
بالفعل كما لا يخفى من الاستدلال على ان السلب من الاعتقاد الواقع بالفعل بل انما منسبها الى كماله
قال او موضوعا على انما لا يتم من غير ما علمت سابقا ان الظن اذ كان بسيطه وانما سمعت من
مختلفا لغيره انما كان الحكمي انما لا يتم من غير ما علمت سابقا ان الظن اذ كان بسيطه وانما سمعت من

فاما المنع مطلقا
فاما المنع مطلقا

فهي لا تخطئ من فقد الحكم باختلافه في اية كفاية بين بقده باختلاف الموضوع فذكر بقوله لا كان المتكلمون لم يسل الخ
اللام جارة وكلية ما يحضره رتبة العقل لقوله لا عابته فيه فيقول ان يكون كلمة لما شرعية فقول لا عابته فيه وال على الجرار
قيل من ان هذا شرط جازمه قول الشارح قال في الحاشية انغ فعبارة لا رابط بين الشرط والجزم فقال قول لا عابته فيه
اس الية فعبارة ان قولنا لا شيء من الانسان كحيوان بالضرورة في وقت عدمه يصدق وتعبه بطلانه ولا يصدق بهما ان
الممكنة التي فيها هي هذه الاجاب لصدق قولنا كل انسان حيوان بالضرورة ما دام الذات موجودة الا ان يرد في الزمنية بالوقت وقت
من امكنه وجود الذات فلا يصدق في المثال المذكور بالية الوقعية ايضا او يكون المراد بالمكنة التي حكم عليها بانها اية الوقعية بالوقت
الضرورة الازمنية فبالمكنة التي حكم عليها بالسلب ورة الاجاب لا واما فيصدق في المثال المذكور بالسلب الممكنة الضالقة
العدم على وجود الانسان في الواقع وهذا يلحق في صدق الممكنة التي هي بعض الضرورة الازلية او بالامكان الممكن العالم كقولنا
الممكنة حكم بالسلب ضرورة الجانبة الخالف ضرورة واية فيصدق هذه السالبة الممكنة في المثال المذكور وقول قوله فذكر بشرط ان
هذه السالبة الممكنة بالصدق في المثال المذكور الحكمية فان خرجت الذاتيات ليجمع ان لا الايقال ان حقوق الضرورة الحكمية لا يقتضي اية الحكمية
الممكنة غير سلم لما حققه الشارح ربح من ان ثبوت الذاتيات واللوانم للماهيات المبحولة لا يخلو عن قول الجاهل فيه فلا يصدق
في تلك الماهيات الضرورة بالنظر الى الذات باعتبار اى محمول كان وفي اداة الضرورة الحكمية اعني الماهية الواجبة لا يصدق
السالبة الممكنة العامة الحكمية لا يصدق بضرورة السلب في وقت عدم الموضوع ايضا لاستحالة تصور عدم الواجب كذا لا يصدق
من بعض تحرير الاول كذا العلامة قدس سره والعزيز قوله كما في الخارجية فان فيها يكون الحكم اليقيني تحققا على الاثر والمحقق
بلا دخل في التصدير واما قيل من ان الحكم في الذاتية مثبتة المحمول على تقدير وجود الموضوع فلهذا قل قوله اى لا ذلك في الخارج
بل بعض المتقدم كما تقول في الاسود والاكاتب بالمالا ان يكون هو اى كاتبا فهذا حقيقة منفصلة عن حقيقة ان هذا في الواقع
مساواة بين من هو من الاسود والاكاتب وقيل من انه لا مسافاة في هذا المثال من معنى الاسود والاكاتب فليس بالاكاتب
في هذا المثال قال اصدقا فلهذا قل بانفسه ان قيد نقطة مثل التبيين الاول ان يكون الحكم في مائة بالية بالية
في الصدق فقط اى مع الحكم بعدم التثاني في الكذب واني مائة الخاطو بالتثاني في الكذب فقط اى مع الحكم بعدم التثاني في الصدق
وذلك الوجه اختاره الشارح والتثاني ان يكون الحكم في مائة الجميع بالتثاني في الصدق فقط اى مع عدم الحكم بالتثاني في الكذب
سواء حكم بعدم التثاني فيه او لم يحكم به ايضا ويكون الحكم في مائة الخاطو بالتثاني في الكذب فقط اى مع عدم الحكم بالتثاني في الصدق
سواء حكم بعدم التثاني فيه او لم يحكم به ايضا كذا اصح بعض الاقائل ان قوله التثاني اعم من الوجه الاول كما لا يخفى قوله الاول ان
الحكم الذي يحكم في مائة الجميع بالتثاني في الصدق مشروط بعدم الحكم في جانب الكذب اصلا لا بالتثاني ولا بالسلب التثاني وكلم
في مائة الخاطو بالتثاني في الكذب مشروط بعدم الحكم في جانب الصدق اصلا لا بالتثاني ولا بالسلب التثاني وبما اى بالية التبع
واما الحكم بهذا المعنى ليسا باعنيين منهما بالمعنى الاول الذي بينه الشارح ومن الحقيقة لان في الحقيقة اى حكم بالتثاني
في جانب الكذب والصدق فلا يتحققان بهذا المعنى في مادة الحقيقة وفي مائة الجميع بالمعنى الاول اى حكم بالتثاني في الصدق
وبعدم التثاني في الكذب فلا يصدق عليها مائة الجميع بهذا المعنى لانها مشروطة بعدم الحكم في جانب الكذب اصلا بالتثاني
والعدمه وفي مائة الخاطو بالمعنى الاول اى حكم بالتثاني في الكذب وبعدم التثاني في الصدق فلا يصدق عليها مائة الخاطو بالمعنى
لانها مشروطة بعدم الحكم في جانب الصدق اصلا لا بالتثاني ولا بالسلب التثاني وبما بيان الوجه الاول من الوجهين الذين
ذكرهما الشارح ربح وقيل من ان الوجه الاول منها في اية الجميع ان يحكم فيها التثاني في الصدق فقط اى مع عدم الحكم فيها بالتثاني
في الكذب سواء حكم بعدم التثاني في الكذب او لم يحكم فيها التثاني في الكذب فقط اى مع عدم الحكم فيها بالتثاني في الكذب

مجلس
الشيخ
الفاضل
المراد
بالمكنة
التي
حكم
عليها
بالصدق
في
الوقت
الذي
هو
الوقت
الذي
هو
الوقت

مجلس
الشيخ
الفاضل
المراد
بالمكنة
التي
حكم
عليها
بالصدق
في
الوقت
الذي
هو
الوقت
الذي
هو
الوقت

مجلس
الشيخ
الفاضل
المراد
بالمكنة
التي
حكم
عليها
بالصدق
في
الوقت
الذي
هو
الوقت
الذي
هو
الوقت

فكيف يكون صدق المطلقة العامة وانها الماصل **قال** يقول النكاس كما ذكرنا ليس المراد ان الوجبة العامة العامة
تتعلق الى الوجبة الممكنة العامة والوجبة الممكنة الخاصة تتعكس الى الوجبة الممكنة الخاصة فان الوجبة العامة الخاصة تتعكس الى
ممكنة عامة وهو الوجه الاول سبالة ممكنة عامة وهو الوجه الثاني فيكون ان لا يتعكس السالبة الممكنة والصدق لبعض
الانسان كاتب بالاسكان فانما هو الصدق بقول الانسان بالاسكان الخاص بل المراد ان الممكنة في العادة
والانانية تتعكس الى الوجبة الممكنة العامة والامكانات الممكنة العامة تتعكس الى الوجبة الممكنة الخاصة قال فيمكن ان يكون
كذلك انما يفهمه كذا في عبارة النكاس فما قال البعض محققين في عكس الممكنة الوجبة العامة ممكنة عامة موجبة للممكنة الخاصة
الوجبة ممكنة عامة موجبة انتمى وتبعه في توجيهه قال يعني بالعامة عامة والخاصة خاصة انتهى فما استعمله قوله هو ان اذا
لا يصدق الممكنة انتمى من غير قيد رقيقه كذا اذا كان مني قول المصنف فلان لا يقول بالنكاس كما ذكرنا ان المصنف لا يقول
في عكس الممكنة ولا يعلم انه لا يصدق في حقيقة في عكس الممكنة فلا يحصل المطلوب بوجه عدم انعكاس الممكنة الى المصنف لا يقول
بالنكاس السالبة العنصرية كلف نفسها قوله ولا انعكاس لتعريف السلب العنصري في توجيهه انه لا يصدق في عكس قوله
لاشئ من ج ب بالضرورة قوله لا لاشئ من ج ب بالضرورة لصدق ليعني في بعض سبج بالاسكان يتعكس الى قولنا
بعض ج ب بالاسكان وهذا ما قد حصل الاصل المفروض الصدق فيكون كاذبا بضرورة انعكاسه حقا ما قيل في توجيهه انما
مثلا كلما صدق كل ج ب بالضرورة صدق بعض سبج بالضرورة والصدق نقيضه وهو لا شئ من ج ب بالاسكان ويتعكس
النقيض الى لاشئ من ج ب بالاسكان وهو ياتي في كل ج ب بالضرورة وهو الاصل المفروض الصدق وهذا قد حصل جهنا
ينافي والا فاسالته الكليته الممكنة العامة ليست نقيض للوجبة الكلية الضرورية انتهى فنفذ الما ولا فانه لا يتعكس لهذا التعريف
وهنا فان الكلام في عكس السالبة الكلية الضرورية لاني عكس الوجبة الكلية الضرورية وانما ثانيا فان الوجبة الضرورية تتعكس
الى الحقيقة المطلقة كما سيأتي من المصنف لاني الوجبة الضرورية كما فهمه واقا ما قال من ان ياتنق جهنا يعني ياتي في
مقتضى على انهم من التعريف والوجهة تنفي عن الثمرة فبما قل قوله هذا السلب الدائم اي لو وقع في السلب الدائم الذي سلب
اسكانه وصدق قولنا ان ج واقيل قوله هذا السلب اي امكان السلب الدائم انتهى فليس على ما ينبغي قوله وضرورة ثبوت
الانسان ان ج وقع في ج وهو ان ثبوت الانسان لا افراد الكاشف ضروري فكيف يجوز سبب الانسان من الكاتب فلا
يصدق في السالبة الدائمة في انعكاس قوله ما ليس في الاى الانسان كما هو ظاهر واقيل من ارجاع النصير الى
المذكور فما استعمله قوله كما في الموجودات الدائمة كالقول فانها موجودة دائما واعرض لها عدم في وقت من
الاقوات لمفسر البيرته فاذا لم يتحقق عدم لا يتحقق رغبة الصانع او الممكن الرفع لم يكن التلازم بينه وبين الوجود فانه
استلزام الوجود لرفع عدمه وانما قوله لكن لا نسلم كذب عكس الحقيقة وهذا فاته الحقيقة المهمة فان انعكاس
النقيض من الكمالات يستلزم وجوده ورفع عدمه وانتمى لم يوجد بوجوه حارث ولا ياتي في الحقيقة المهمة لانه اذا لم يوجد بوجوه
حارث يجوز ان يوجد بوجوه قديم وهو موافق للحقيقة المهمة كذا اذا والاسناد الدائم للعلامات يستلزم قوله ضرورة
سبج العنصرية الضرورية وممكنه مع غيره في الحقيقة العنصرية سبج الكبرى الضرورية نتيجة ضرورية لا يتبعها سبج العنصرية
فخرج ممكنه مما هو مع المركبات نتيجة ممكنه خاصة هذا على لى الشيخ والاسناد لانه لا يقول ان العنصرية الممكنة مع الكبرى
الدائمة نتيجة ممكنه فانه في سبج المبالغة ضرورة وقد صرح بوجه التلازم ايضا فما قيل فانما في فرض العنصرية الممكنة بالاعتراض
الكبرى بالضرورة الضرورية او كانت الكبرى ضرورية الممكنة او كانت ممكنة والدائمة او كانت دائمة وممكنة اذا كانت
غير دائمة سبجها فلهذا الممكنة اذا كانت ممكنة انتهى فبما قل قوله فاعلم ان الان نقيض الامكان انتمى فوجه ان ظاهر ما ذكره

هذا هو الوجه الثاني

فكيف يكون صدق المطلقة العامة وانها الماصل

فكيف يكون صدق المطلقة العامة وانها الماصل

بشر وكل شيء ضحك فكذلك انسان ضحك فالكبرى النتيجة هي ان لان الانسان والشبه متساويان او بان يكون بعض المقدمات
كاذبة شبهة بالصادقة وشبهت الكاذب بالصادق اما من حيث الصورة اما من حيث المعنى اما من حيث الصورة كقولنا الصورة
الفرس المنقوشة على الجدار انها فرس فكذلك صورته على الانسان فيكون الانسان فرس والظاهر ان فيكون الانسان فرس
في الحقيقة كقولنا كل انسان فرس فلو كان الانسان فرس في الحقيقة لكان الانسان فرس في الحقيقة ايضا
المشقة من ليس له وجود او ليس شيء موجودا بعدد عليه انسان ودرسنا حتى وتفصيل في الشفا ويرى على هذا المشهور ان
القياس بحسب الصورة ليس بقياس في الواقع وان كان قياسا نظريا الى نظر العوام فان القياس بالبرهان منقول آخر ومن
المعلوم بالبرهان انه لا يلزم من القياس صورة قول آخر لعدم الاندراج بالموجب للمحتاج ولهذا قول البرهان في القياس ان
القياس صورة او مادة واما في القياس فتدبر قوله العاد الورود على كل شيء بما كان او ما كان او ما كان
كان او ما كان فافهم كل مدعى من هذه المقالات حتى اجتماع المتقنين فالانسان قادر على ان يثبت بهذا الدليل ان العالم
حادث وثبت بهذا الدليل بعد ان العالم ليس بحادث قوله المدعى ثابت والا كان الحق تحرير هذه المقالة انما مدعى معلوم بان
ان لم يكن صادقا في نفس الامر لكون هذا الجدار من الذهب فنقول ان هذا المدعى صادق وثابت في الواقع لان كل ما لم
يكن المدعى ثابتا كان الحقيقة ثابتة ضرورة استحالة ارتفاع المتقنين وكلما كان الحقيقة ثابتة كان شيء من الاشياء ثابتا
ضرورة ان المتقنين ايضا شيء من الاشياء فثبت بان المقدمات من الشكل الاول من القياس الاخر في الشرطي قولنا
كلما لم يكن المدعى ثابتا كان شيء من الاشياء ثابتا ونعكس هذه الشريطة التي هي نتيجة لبكس المتقنين جعل المتقنين التالي مقبولا
لنقض المقدم التالي مع قياس الصدق والكيف كما هو راي القديس الى قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان المدعى
ثابتا ولا تلك مرتب في بطلان هذا العكس كونه مستلزما لاجتماع المتقنين او المدعى ايضا شيء من الاشياء ولا يثبت في ان بطلان
هذا العكس مستلزم لبطلان النتيجة او العكس لازم وبطلان اللازم يستلزم بطلان الملازم وما بطلت النتيجة فبطلت في القياس من احوال
فالقياس قد انما من شرط من البنية وهو بطلان او بنية الشكل الاول اذا كانت مستلزما على شرط الاستنتاج تكون بديهة الاستنتاج كيف
تكون مستلزما للقياس واما هو ناشئ من المفرد اما الكبرى وهو ايضا باطل لان كاشفة في صدقها كيف وقد اثبتنا مما باليد
فليس حجة منشأ للقياس والافضل لنقض المدعى وفرض عدم ثبوته واستلزم للقياس فاسد فعدم ثبوت المدعى فاستلزم
اصدا حقا وهو المطلوب قوله واجاب بعض الافاضل الخ وفي بعض النسخ واجاب بعض الفضلاء بالوجوب مولانا صاحب الباني في
الفرغوري حتى ان الآداب الباقية شرح الرسالة بشره لغيره وتوضيح واجاب به انما الاستلزام تلك الشريطة التي هي نتيجة عن قولنا
كلما لم يكن المدعى ثابتا كان شيء من الاشياء ثابتا فنكس بذلك العكس عكس المتقنين الى هذه الشريطة التي هي نتيجة عن قولنا كلما لم يكن شيء
من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا حتى يلزم من كذب العكس كذب النتيجة فيكون ثبوت المدعى حقا وكيف تنكس تلك الشريطة الى
هذه الشريطة فان عكس المتقنين على راي القديس حجة من ان يكون طرفا العكس المتقنين لطرفي الاصل بعينها وهذا ليس كذلك
فان شيئا من في الاصل أي النتيجة لعكس تمكثان بالخصوص العموم ان المراد من الشيء في الاصل أي النتيجة هو الشيء الخاص
المتقنين المراد من الشيء في العكس هو العالم او لو لم يرد الشيء الخاص في العكس أي قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان
المدعى ثابتا بل يرد فيه ذلك الشيء الخاص أي النتيجة فيكون هذا العكس في قوة قولنا كلما لم يكن ذلك الشيء أي النتيجة
ثابتا كان المدعى ثابتا وهذا ليس بحال بل هو صادق بالبرهان لانه لما تنكس تلك الشريطة التي هي نتيجة الى ذلك العكس
لعكس المتقنين فنقول ان تلك الشريطة التي هي النتيجة تنكس لعكس المتقنين على راي القديس الى قولنا كلما لم يكن ذلك الشيء
ثابتا كان المدعى ثابتا وبقي انه لا خلاف في هذا العكس لانه لا خلاف في هذا العكس لانه لا خلاف في هذا العكس لانه لا خلاف في هذا العكس

الخاصة الرسود
قولنا المدعى ثابت
والا كان ثابتا
ثابت او كلما كان
لقد ثبت ثابتا
من الاشياء ثابتا
فقط ان يكون المدعى ثابتا
كان شيء من الاشياء
ثابتا وينكس لعكس
النتيجة الى قولنا
كلما لم يكن المدعى
ثابتا كان شيء من
الاشياء ثابتا كاذبا
المدعى ثابتا
فثبت ان المدعى
من الاشياء ثابتا
بعد ان كان ثابتا
ان تلك الشريطة
تنكس على ذلك
العكس الى هذا الشريطة
كيفية والاشياء
في الاصل العكس
فثبت ان المدعى
والصواب تنكس
بذلك الى قولنا
كلما لم يكن المدعى
ثابتا كان المدعى
ثابتا كاذبا
المدعى ثابتا
انه ليس بخلاف

والمستبعد من الحصول ان يتحقق الخاص من شئ مستلزم لتحقيق العام وبثبوت ضرورة ان الخاص هو العام مع قيدا ولما كان ذلك المسمى
عنه ليقضي من شئ ما باحد شي من الاشياء عاظا فلما كان ذلك المسمى ثابتا يتحققا كان شي من الاشياء ثابتا يتحققا لاسيما انما لا تقتر
بوجوبه يدعي ان المسمى في الاصل اعني اليتيمية وهي قولنا كلما لم يكن المسمى ثابتا كان شي من الاشياء ثابتا شي فاعني ان التحقيق في حكمه
القياس يكون المسمى خاصا لا عام ولا مغير ولا مطلق فمن قولنا كلما صدق في اليتيمية كلما لم يكن المسمى ثابتا كان ذلك المسمى اعم من التحقيق ثابتا كما هو
مستلزم من حيث صدق بقوله قولنا كلما كان ذلك المسمى ثابتا كان شي من الاشياء ثابتا قولنا كلما لم يكن المسمى ثابتا كان شي من الاشياء
ثابتا كما ان التزم من شئ انما هو ثبوت الخاص بثبوت العام مع قطع النظر عن خصوصية المصدق ولما صدق هذا القول فنقول بحسبه ان المسمى المسمى
كذلك الحقيقة لعل لا يرب في انه لا بد من تحقق المسمى من اعتبار التحقيق الجزئي الثاني ثابتا غير مغير من هذا العكس فالتحقق في هذا القول
ولا يرب في عموم تالي هذا القول فيصدق التحقيق في الثاني العام وانتفاء العام ثابتا يكون بانقضاء جميع الخواص كما هو ظاهر فلما كان
يكون المقدم في الحقيقة التي تحصل بعد عكس هذا القول بعكس التحقيق عاظا فيصدق في العكس قولنا كلما لم يكن شي من الاشياء
ثابتا لم يكن المسمى ثابتا وهذا هو هذا الملاحظة فقد ابرم بالكره بحسب وقته الملاحظة وان احتج في صدر كانه ما ذكره المولى في قوله
ان تحقق الخاص مستلزم لتحقيق العام ان اراد ان تحقق الخاص مستلزم لتحقيق العام من حيث هو عام فهو ممتنع انما يلزم تحقق العام
من حيث هو وان اراد ان تحقق الخاص مستلزم لتحقيق العام من حيث هو مستلزم كون انتفاء العام من حيث هو يجوز ان يكون
بانقضاء فردا كما هو شأن موضوع الملاحظة القديمة من تحقيق فرد الانتفاء بانقضاء فردا قال المولى انما وانتفاء العام
انما يكون بانقضاء جميع الخواص منوع فاذ جاز بانقضاء الشئ الاول اعني ان تحقق الخاص مستلزم لتحقيق العام من حيث هو عام
وليس عليه عسي ان يكون مكابرة كيف ومن المميزات ان موضوع الحقيقة الطبيعية اعني العام من حيث هو عام من شأنه تحقيق
يتحقق فرد الانتفاء بانقضاء جميع الافراد وكلما تفضل مما فصلنا ان المولى يعبر عن المقدم بالحكم عليه وعن الثاني بالحكم به
والاخرج فيه بعد وضوح المقصود فتدبر قوله فهذا المسمى الخ فغير لم على تقدم من ثبوت العكس الذي منه حبيب لغيره انه ثابت
ذلك العكس الذي منه الحبيب بالمنع الذي صدر منه يرجع الى ان المسمى صدق المطلق بتدريج صدق المسمى اعم من كذب الحقيقة
لذلك لم يسم كذب المطلق وكل منهما باطل كما ترى اذ لو سلم مستلزم صدق الحقيقة صدق المطلق لزم صدق ذلك العكس كما تقر
في البحث قوله ولعلنا في بيان المنشأ عاظا بحسب ما ذكرنا ان الحبيب لعلنا نعلم ان خصوصية المصدق داخل في مفهوم العام انما
فقد اراد في هذا المسمى ان المسمى في الاصل اعني اليتيمية وهو قولنا كلما لم يكن المسمى ثابتا كان شي من الاشياء ثابتا قولنا
الخاص عسي ان يتحقق فيصدق شي من الاشياء في ضمن المسمى الخاص قوله ولو كان كذلك لكان في بيان المنشأ
ذلك المنشأ وتوضيحه ان ما ذكره الحبيب من اعتبار خصوصية المصدق داخل في العام الصادق فاسد اذ لو كان الامر كذلك لوجب
ان خصوصية المصدق لزم مفاسد منها انه لم يكن ليقضي المسمى العام والخاص بالعكس فحينئذ قد تقر في اكرم التحقيق اعم من المطلق كما يكون
لعلنا ان المسمى في العيني هو الحقيقة فخصر كان انما هو الحقيقة فحينئذ قد تقر في اكرم التحقيق اعم من المطلق كما يكون
حيوان وليس الحيوان ليس انسان ومن يقتضيه الانسان والحيوان اعني الانسان والحيوان ايضا محرم من مطلقا لكن
يعكس العيني لان يقتضيه الحيوان وهو الملاحيون فمن يقتضيه الانسان وهو الانسان تصدق كل حيوان لا انسان لان
انتفاء العام مستلزم انتفاء الخاص وصدق بعض الانسان ليس بالحيوان لان انتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام بل هو ان
يتحقق العام في ضمن فرد آخر سوى هذا الخاص المستثنى واذ التزم هذا القول لوان اعتبر خصوصية المصدق كما هو متصور الحبيب لعلنا
لنفسه العام والخاص مطلقا فهو من مطلقا بل يكون بين الحقيقة العام والخاص مطلقا متساوية والاعم داخل في مطلقا
الفرق فلهذا لم يشك في وجه الملاحظة انما يلزم من اعتبار خصوصية المصدق صدق التبعين الكليتين لانما قولنا كلما

لعلنا المستبعد من الحصول ان يتحقق الخاص من شئ مستلزم لتحقيق العام وبثبوت ضرورة ان الخاص هو العام مع قيدا ولما كان ذلك المسمى
عنه ليقضي من شئ ما باحد شي من الاشياء عاظا فلما كان ذلك المسمى ثابتا يتحققا كان شي من الاشياء ثابتا يتحققا لاسيما انما لا تقتر
بوجوبه يدعي ان المسمى في الاصل اعني اليتيمية وهي قولنا كلما لم يكن المسمى ثابتا كان شي من الاشياء ثابتا شي فاعني ان التحقيق في حكمه
القياس يكون المسمى خاصا لا عام ولا مغير ولا مطلق فمن قولنا كلما صدق في اليتيمية كلما لم يكن المسمى ثابتا كان ذلك المسمى اعم من التحقيق ثابتا كما هو
مستلزم من حيث صدق بقوله قولنا كلما كان ذلك المسمى ثابتا كان شي من الاشياء ثابتا قولنا كلما لم يكن المسمى ثابتا كان شي من الاشياء
ثابتا كما ان التزم من شئ انما هو ثبوت الخاص بثبوت العام مع قطع النظر عن خصوصية المصدق ولما صدق هذا القول فنقول بحسبه ان المسمى المسمى
كذلك الحقيقة لعل لا يرب في انه لا بد من تحقق المسمى من اعتبار التحقيق الجزئي الثاني ثابتا غير مغير من هذا العكس فالتحقق في هذا القول
ولا يرب في عموم تالي هذا القول فيصدق التحقيق في الثاني العام وانتفاء العام ثابتا يكون بانقضاء جميع الخواص كما هو ظاهر فلما كان
يكون المقدم في الحقيقة التي تحصل بعد عكس هذا القول بعكس التحقيق عاظا فيصدق في العكس قولنا كلما لم يكن شي من الاشياء
ثابتا لم يكن المسمى ثابتا وهذا هو هذا الملاحظة فقد ابرم بالكره بحسب وقته الملاحظة وان احتج في صدر كانه ما ذكره المولى في قوله
ان تحقق الخاص مستلزم لتحقيق العام ان اراد ان تحقق الخاص مستلزم لتحقيق العام من حيث هو عام فهو ممتنع انما يلزم تحقق العام
من حيث هو وان اراد ان تحقق الخاص مستلزم لتحقيق العام من حيث هو مستلزم كون انتفاء العام من حيث هو يجوز ان يكون
بانقضاء فردا كما هو شأن موضوع الملاحظة القديمة من تحقيق فرد الانتفاء بانقضاء فردا قال المولى انما وانتفاء العام
انما يكون بانقضاء جميع الخواص منوع فاذ جاز بانقضاء الشئ الاول اعني ان تحقق الخاص مستلزم لتحقيق العام من حيث هو عام
وليس عليه عسي ان يكون مكابرة كيف ومن المميزات ان موضوع الحقيقة الطبيعية اعني العام من حيث هو عام من شأنه تحقيق
يتحقق فرد الانتفاء بانقضاء جميع الافراد وكلما تفضل مما فصلنا ان المولى يعبر عن المقدم بالحكم عليه وعن الثاني بالحكم به
والاخرج فيه بعد وضوح المقصود فتدبر قوله فهذا المسمى الخ فغير لم على تقدم من ثبوت العكس الذي منه حبيب لغيره انه ثابت
ذلك العكس الذي منه الحبيب بالمنع الذي صدر منه يرجع الى ان المسمى صدق المطلق بتدريج صدق المسمى اعم من كذب الحقيقة
لذلك لم يسم كذب المطلق وكل منهما باطل كما ترى اذ لو سلم مستلزم صدق الحقيقة صدق المطلق لزم صدق ذلك العكس كما تقر
في البحث قوله ولعلنا في بيان المنشأ عاظا بحسب ما ذكرنا ان الحبيب لعلنا نعلم ان خصوصية المصدق داخل في مفهوم العام انما
فقد اراد في هذا المسمى ان المسمى في الاصل اعني اليتيمية وهو قولنا كلما لم يكن المسمى ثابتا كان شي من الاشياء ثابتا قولنا
الخاص عسي ان يتحقق فيصدق شي من الاشياء في ضمن المسمى الخاص قوله ولو كان كذلك لكان في بيان المنشأ
ذلك المنشأ وتوضيحه ان ما ذكره الحبيب من اعتبار خصوصية المصدق داخل في العام الصادق فاسد اذ لو كان الامر كذلك لوجب
ان خصوصية المصدق لزم مفاسد منها انه لم يكن ليقضي المسمى العام والخاص بالعكس فحينئذ قد تقر في اكرم التحقيق اعم من المطلق كما يكون
لعلنا ان المسمى في العيني هو الحقيقة فخصر كان انما هو الحقيقة فحينئذ قد تقر في اكرم التحقيق اعم من المطلق كما يكون
حيوان وليس الحيوان ليس انسان ومن يقتضيه الانسان والحيوان اعني الانسان والحيوان ايضا محرم من مطلقا لكن
يعكس العيني لان يقتضيه الحيوان وهو الملاحيون فمن يقتضيه الانسان وهو الانسان تصدق كل حيوان لا انسان لان
انتفاء العام مستلزم انتفاء الخاص وصدق بعض الانسان ليس بالحيوان لان انتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام بل هو ان
يتحقق العام في ضمن فرد آخر سوى هذا الخاص المستثنى واذ التزم هذا القول لوان اعتبر خصوصية المصدق كما هو متصور الحبيب لعلنا
لنفسه العام والخاص مطلقا فهو من مطلقا بل يكون بين الحقيقة العام والخاص مطلقا متساوية والاعم داخل في مطلقا
الفرق فلهذا لم يشك في وجه الملاحظة انما يلزم من اعتبار خصوصية المصدق صدق التبعين الكليتين لانما قولنا كلما

بالعكس في قوله انما
الكليتين كذا في المسمى
الى غير ذلك

لا يشترط في كل الحيوان الانسان في ضمن الاحيوان لا الانسان المطلق فيصدق بوجهه كما يشترط ايضا منا ضرورة لنا
 ليعتبر الانسان ليس بالحيوان وهو قولنا كل الانسان في ضمن الاحيوان لا الحيوان وكلما تحقق صدق الموصوفين بالكلية
 تحقق التساوي تكون مرجع التساوي اليها ومنها انه لزم التكافؤ الكلية كلية في استثنى وهو متضمن ان الحكم يستقيم بوجهه
 عبارة عن تبدل طرفي القضية بان يحل ما هو محمول على عنوان الموضوع وما هو عنوان الموضوع محمول على المقادير المصدق والكلية
 بان الاصل ان كان صادقا كان انعكاسه ايضا صادقا وان كان الاصل سريحا كان انعكاسه ايضا سريحا وان كان الاصل
 سريحا كان انعكاسه ايضا سريحا والوجهية الكلية لا تنفكس الا جزئية الكلية لجزء ان يكون المحمول اعم فيصدق الاصل نحو كل الشبان
 حيوان لضرورة صدق المحمول على جميع افراد الموضوع والصدق على كل حيوان ان كان الاصل صدق الانسان وهو قولنا كل حيوان انسان والاصل صدق الانسان
 على كل افراد الماد وهو ايضا العموم والخصوص بل يصدق على كل حيوان ليعتبر الانسان بهذا القول تحقق الموصوفين
 واذا قلنا ان القول هو حقيقة الصدق كما لا يخفى على المحقق لما كان التكافؤ الكلية جزئية بل لزم انعكاس الكلية كلية في انعكاس
 استثنى والاصل باطل وهو خلاف المقرر فاللزم منه وجوب الملازمة انه من اعتبار صدق الصدق كقولنا كل
 الانسان حيوان كل الانسان حيوان في ضمن الانسان فيصدق على كل حيوان ليعتبر الانسان بهذا القول تحقق الموصوفين
 فانعكاس الكلية كلية ومنها انه لم يبق بين كليتين مجموع مطلق اصطلاحا بل يوجب ان من المقررات بل من اجل البديهيات تحقق العموم والخصوص
 مطلق بين الانسان والحيوان ولما اعتبر حقيقة الصدق كما هو من شأنه لم يبق بين الانسان والحيوان مجموع مطلق والاصل
 باطل فاللزم منه وجوب الملازمة ان اريد في جانب الحيوان هذا المصدق الخاص الذي هو الخاص في الانسان والحيوان
 الذي في ضمن الانسان مساواة وان اريد في جانب الحيوان المصدق الآخر غير ذلك الخاص كالفرد في ضمن الانسان والحيوان
 الذي في ضمن الفرد مساواة على كلا التقديرين فحقط العموم ولم يبق له اثر ومنها انه لم يبق بين كليتين مجموع من وجه صدق
 والتقدير انه من السلمات تحقق العموم من وجه بين الاعمى والحيوان ولو كان ليعتبر حقيقة الصدق كما هو واجب المحقق لما كان بينهما
 عموم من وجه والاصل باطل فاللزم منه وجوب الملازمة انه ان آيد بالامتنان المصدق الذي هو الحيوان والحيوان المصدق
 الذي هو الاعمى لزم ان يكون بين الاعمى والحيوان مساواة صدق كل ابيض في ضمن الحيوان حيوان وكل حيوان في ضمن ابيض
 هو حيوان ابيض الاعمى صدق غير الحيوان كالشرب والحيوان صدق غير الاعمى كالفيل فليكن بين الاعمى والحيوان حقيقة
 بديهية كلية وعلى كلا التقديرين فحين العموم من وجه واما ان لم يبق بين الآخرين من نتائج افكارى ولعل المصنف قد سعى
 اراد بها البنية الى غير ذلك من المفاسد قال الفاضل الجوزي ان قياس البشرية التي هي نتيجة تهيئتها على حقيقة
 الاعمى والاحص مطلقا وغيرهما في عدم اعتبار خصوصية الصدق قياس مع الفارق لانه لا يلزم من عدم اعتبار خصوصية
 الحقيقة الاعمى والاتصاف غيرهما عدم اعتبار خصوصية في النتيجة فان شبهة حمل الحمل ان يكون باعتبار طلاق الطبيعة دون الحقيقة
 بهذا فقد حكم باللزم من ميزان اوله ليعتبر حقيقة الصدق في النتيجة اعمى قولنا كلما لم يكن المدعى ثابا كان شيء من الاشياء
 ثابتا بل اخذ الشيء اعم من ان يكون في ضمن المدعى اعمى فينتج عدم تحقيق اللزم وكذلك الحال في كل شريطة والاصل
 يتحقق اللزم في مثل قولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا فنتج عدم تحقيق قوله واما ثانيا فخرج اجماعا من انعكاس
 الذي هو المحقق ولو تصحيحه للاحاطة لنا الى ان نأخذ الشيء في اصل النتيجة عاملا لا حاجتنا لينا الى ان نأخذ لفتين الشيء في انعكاس
 كما ان نأخذ عموم الشيء في اصل النتيجة ووجه لفتين الشيء في انعكاسه في ثبوت الثاني وقد مر فيقول بل كيف اطلاق الشيء والاطلاق لفتين
 الشيء في قوله لفتين من حيث هو متحقق في ضمن ذلك الشيء الخاص في النتيجة ويكون حاصل النتيجة كلما لم يكن المدعى ثابا
 كان ذلك الشيء ثابا بل هو حقيقة لفتين هذا الشيء الخاص في انعكاسه في النتيجة فيكون انعكاسه كلما لم يكن ذلك الشيء ثابا كان

في
 في

في

في

في
 في
 في

واما ان
 فلا بد
 الى اجماع
 تعميم الشيء

في
 بل
 اطلاق
 والعموم
 حقيقة

و ذلک
 لہذا
 ذلک
 ذلک
 ذلک
 ذلک
 ذلک
 ذلک

قوله وقال الشيخ مثالا آخر ليجاز استلزام محال محال لا يوضحه ان الشيخ الرئيس با على من جحد احد بين سيناقش في استلزام
ان ارتفاع القفصين يستلزم اجتماعهما وبما يقياس من الضرب لاول من الشكل الاول وانه كلما تحقق ارتفاع القفصين
كل الكاتب والاكاتب ارتفاع احد هما وكلما ارتفع احد هما تحقق الآخر اذا ارتفاع الشيء يستلزم تحقق لغيره فكما تحقق ارتفاع
القفصين تحقق الآخر فكما تحقق ارتفاع القفصين ارتفاع الآخر وكلما ارتفع الآخر تحقق احدهما فكما تحقق ارتفاع القفصين
تحقق احدهما من دون الثانيين فكما تحقق ارتفاع القفصين تحقق اجتماع القفصين وهذا هو المطلوب وفيه ما اورد سلسلا من
برهان العالمين مروي عن الرب المحقق المحقق العارف بالحق لو ان احد طرفي في شجرة سلم العلي لم يوافق صوته ان اريد في الكبر
في القياس من جميع القيود الممكنة الاجتماع مع المقدم كما هو شأن الكليته الشريطية ومنها ان قدر تحقق ارتفاع القفصين فكلما
لما صعدت لان تحقق باني الارتفاع فابن الزوم فيها وان اريد فيها ما سوى ذلك لتقديرها فكلما تكون كليته وكلما تنطبق
الاشياء فابن الاجتماع فتدبر قوله لا يقال ان في بعض جواب الكليات انما يعلم صدق عكس القفصين في الترتيب اذ اذا كان
شيء يستلزم ما لا يدعي او لغيره فجميع لزوم المدعي مع عدم لزوم وهو متناقض اطلاقا لزم منها ان لا يسلط على كل القفصين واما عليه
ان ارتفاع القفصين يستلزم عدم ثبوت شيء من الاشياء لثبوت المدعي وقد سلم محضى الغاطفة هو قوله كلما لم يكن المدعي ثابتا كان لغيره ثابتا
واما عليه يستلزم عدم ثبوت المدعي لثبوت القفصين على جميع القفصين ومن يمتنع نقاد عدم ثبوت المدعي عدم ثبوت شيء من
الاشياء فيكون عدم ثبوت شيء من الاشياء يستلزم ثبوت المدعي كما هو مقتضى العكس لثبوت لغيره كما هو مقتضى العكس
ومن العديديات ان لزوم القفصين ليس بلزوم المدعي فجميع لزوم المدعي وعدم لزوم المدعي مطلوب من هذا التوضيح فكلما
ان لو لم يتحقق لزوم الخ جواب قوله اذا كان الخ وقوله وبين الخ حجة مستفيدة بين الشوط والجزا فتدبر قوله لا نقول ان
جواب اليمين حاصلنا لاننا لم نعلمنا تناقض لان التناقض انما يجرى من لزوم المدعي وجواب لزوم وهو لا يلزم منها
وانما لزوم من لزوم المدعي ولزوم سلب المدعي ولما تناقض بينهما كيف فان محصل لزوم
المدعي ولزوم سلب المدعي يرجع الى شرطيتين لزوميتين محبتين تالي احد هما مقتضى
تالي الآخر ولما تناقض بين القفصين اذ من شرط التناقض الاختلاف في اليمين فتدبر قوله في زوايا المقام انما مقام
استلزام محال محال قوله ثانيا بامع الحقيقة بتقدير انما لا يجد على البار الموصلة ثم بعد ما يترتب عليه على وزن الحكيمة صوته
بمعنى قوله اذكرت ان في المحجث الثاني من مباحثات تامة الشريطيات ومحال ما ذكره هناك ان منهم من انكر استلزام محال
محال لانهم انه لا يلزم من علاقة اعلية ومرفقة بين الحالات ونتم من جود استلزام محال محال لاطلاقه عليه الشيخ
اريد من منتهى من علم محال محال اذا كان الاخر من علمه كقولنا اذا كان زيد حيا كان ناهما معا وبقية الترتيب
محكم ودعوى بالادليل فان حقيقة اللزوم من اجتماع الاشياء كما في جواب الكليات انما يعلم صدق عكس القفصين في الترتيب اذ اذا كان
محال محال ثابت اذا كان بين العالمين علاقة وهذا القول هو الاظهر بين المنطقيين ومنهم من قال انه لا يلزم العقل يستلزم
محال محال لان سوار كان بينهما علاقة اولا اولا لغير العقل على تعيين العلاقة بين الحالات نعم يجوز العقل يستلزم محال محال لان
فيه وان شئت ليقضيل تابع الى شروح الا عاظم رحمه الله قد علم انما اخر الكلام الى هذا المقام فنقول ان اللغة
تتبرر من دلها جوابات اما التبرير الاول فهو ما رواه التفسير الاخر فلهذا يقال ان المدعي ثابت لان عدم ثبوت المدعي على جميع
تقديره وتوحيه يستلزم ثبوت القفصين المدعي ثبوت القفصين المدعي على جميع تقديره عدم ثبوت المدعي يستلزم ثبوت شيء من
الاشياء فيصدق قوله انما كلما لم يثبت المدعي ثبت شيء من الاشياء وهذا القول يستلزم صدق عكس القفصين وهو قوله كلما
ثبت شيء من الاشياء ثبت المدعي هو جواطل فبطلان هذا القول يستلزم بطلان بلزومه واطلا ان يلزم بلزوم مدعي من غير

وقال الشيخ الرئيس ان ارتفاع القفصين يستلزم اجتماعهما وبما يقياس من الضرب لاول من الشكل الاول وانه كلما تحقق ارتفاع القفصين
كل الكاتب والاكاتب ارتفاع احد هما وكلما ارتفع احد هما تحقق الآخر اذا ارتفاع الشيء يستلزم تحقق لغيره فكما تحقق ارتفاع
القفصين تحقق الآخر فكما تحقق ارتفاع القفصين ارتفاع الآخر وكلما ارتفع الآخر تحقق احدهما فكما تحقق ارتفاع القفصين
تحقق احدهما من دون الثانيين فكما تحقق ارتفاع القفصين تحقق اجتماع القفصين وهذا هو المطلوب وفيه ما اورد سلسلا من
برهان العالمين مروي عن الرب المحقق المحقق العارف بالحق لو ان احد طرفي في شجرة سلم العلي لم يوافق صوته ان اريد في الكبر
في القياس من جميع القيود الممكنة الاجتماع مع المقدم كما هو شأن الكليته الشريطية ومنها ان قدر تحقق ارتفاع القفصين فكلما
لما صعدت لان تحقق باني الارتفاع فابن الزوم فيها وان اريد فيها ما سوى ذلك لتقديرها فكلما تكون كليته وكلما تنطبق
الاشياء فابن الاجتماع فتدبر قوله لا يقال ان في بعض جواب الكليات انما يعلم صدق عكس القفصين في الترتيب اذ اذا كان
شيء يستلزم ما لا يدعي او لغيره فجميع لزوم المدعي مع عدم لزوم وهو متناقض اطلاقا لزم منها ان لا يسلط على كل القفصين واما عليه
ان ارتفاع القفصين يستلزم عدم ثبوت شيء من الاشياء لثبوت المدعي وقد سلم محضى الغاطفة هو قوله كلما لم يكن المدعي ثابتا كان لغيره ثابتا
واما عليه يستلزم عدم ثبوت المدعي لثبوت القفصين على جميع القفصين ومن يمتنع نقاد عدم ثبوت المدعي عدم ثبوت شيء من
الاشياء فيكون عدم ثبوت شيء من الاشياء يستلزم ثبوت المدعي كما هو مقتضى العكس لثبوت لغيره كما هو مقتضى العكس
ومن العديديات ان لزوم القفصين ليس بلزوم المدعي فجميع لزوم المدعي وعدم لزوم المدعي مطلوب من هذا التوضيح فكلما
ان لو لم يتحقق لزوم الخ جواب قوله اذا كان الخ وقوله وبين الخ حجة مستفيدة بين الشوط والجزا فتدبر قوله لا نقول ان
جواب اليمين حاصلنا لاننا لم نعلمنا تناقض لان التناقض انما يجرى من لزوم المدعي وجواب لزوم وهو لا يلزم منها
وانما لزوم من لزوم المدعي ولزوم سلب المدعي ولما تناقض بينهما كيف فان محصل لزوم
المدعي ولزوم سلب المدعي يرجع الى شرطيتين لزوميتين محبتين تالي احد هما مقتضى
تالي الآخر ولما تناقض بين القفصين اذ من شرط التناقض الاختلاف في اليمين فتدبر قوله في زوايا المقام انما مقام
استلزام محال محال قوله ثانيا بامع الحقيقة بتقدير انما لا يجد على البار الموصلة ثم بعد ما يترتب عليه على وزن الحكيمة صوته
بمعنى قوله اذكرت ان في المحجث الثاني من مباحثات تامة الشريطيات ومحال ما ذكره هناك ان منهم من انكر استلزام محال
محال لانهم انه لا يلزم من علاقة اعلية ومرفقة بين الحالات ونتم من جود استلزام محال محال لاطلاقه عليه الشيخ
اريد من منتهى من علم محال محال اذا كان الاخر من علمه كقولنا اذا كان زيد حيا كان ناهما معا وبقية الترتيب
محكم ودعوى بالادليل فان حقيقة اللزوم من اجتماع الاشياء كما في جواب الكليات انما يعلم صدق عكس القفصين في الترتيب اذ اذا كان
محال محال ثابت اذا كان بين العالمين علاقة وهذا القول هو الاظهر بين المنطقيين ومنهم من قال انه لا يلزم العقل يستلزم
محال محال لان سوار كان بينهما علاقة اولا اولا لغير العقل على تعيين العلاقة بين الحالات نعم يجوز العقل يستلزم محال محال لان
فيه وان شئت ليقضيل تابع الى شروح الا عاظم رحمه الله قد علم انما اخر الكلام الى هذا المقام فنقول ان اللغة
تتبرر من دلها جوابات اما التبرير الاول فهو ما رواه التفسير الاخر فلهذا يقال ان المدعي ثابت لان عدم ثبوت المدعي على جميع
تقديره وتوحيه يستلزم ثبوت القفصين المدعي ثبوت القفصين المدعي على جميع تقديره عدم ثبوت المدعي يستلزم ثبوت شيء من
الاشياء فيصدق قوله انما كلما لم يثبت المدعي ثبت شيء من الاشياء وهذا القول يستلزم صدق عكس القفصين وهو قوله كلما
ثبت شيء من الاشياء ثبت المدعي هو جواطل فبطلان هذا القول يستلزم بطلان بلزومه واطلا ان يلزم بلزوم مدعي من غير

صفت ناكثه الاشتباه				صفت ناكثه الاشتباه				صفت ناكثه الاشتباه			
صحيح	غلط	٣	٤	صحيح	غلط	٣	٤	صحيح	غلط	٣	٤
الطبيعية	الطبيعية	٢٨	٣	صحيح	غلط	٢٨	٣	المبتدئ	المبتدئ	٢٨	٣
الحكمي	الحكمي	٢٩	٤	يعبر	يعبر	٢٩	٤	تفصيل	تفصيل	٢٩	٤
الطبيعية	الطبيعية	٣٠	٥	٢٩	٣٠	٣١	٤	ولا يركب	ولا يركب	٣٠	٥
لما تحقق	لما تحقق	٣١	٥	السبب	السبب	٣١	٥	اعتماد	اعتماد	٣١	٥
فهمه	فهمه	٣٢	٥	دلائل	دلائل	٣٢	٥	المشوق	المشوق	٣٢	٥
الطبيعية	الطبيعية	٣٣	٥	الجزء	الجزء	٣٣	٥	فلا وجه	فلا وجه	٣٣	٥
معدلات	معدلات	٣٤	٥	٢٥	٢٥	٢٥	٥	اوجب	اوجب	٣٤	٥
سنة	سنة	٣٥	٥	بين	بين	٣٥	٥	لما تفت	لما تفت	٣٥	٥
سورة	سورة	٣٦	٥	لما تفت	لما تفت	٣٦	٥	فقط	فقط	٣٦	٥
فما	فما	٣٧	٥	العرب	العرب	٣٧	٥	الصور	الصور	٣٧	٥
فما	فما	٣٨	٥	قوال	قوال	٣٨	٥	يسمى	يسمى	٣٨	٥
فما	فما	٣٩	٥	عامة	عامة	٣٩	٥	فما	فما	٣٩	٥
فما	فما	٤٠	٥	الشيء	الشيء	٤٠	٥	الامر	الامر	٤٠	٥
فما	فما	٤١	٥	الامر	الامر	٤١	٥	الامر	الامر	٤١	٥
فما	فما	٤٢	٥	الامر	الامر	٤٢	٥	الامر	الامر	٤٢	٥
فما	فما	٤٣	٥	الامر	الامر	٤٣	٥	الامر	الامر	٤٣	٥
فما	فما	٤٤	٥	الامر	الامر	٤٤	٥	الامر	الامر	٤٤	٥
فما	فما	٤٥	٥	الامر	الامر	٤٥	٥	الامر	الامر	٤٥	٥
فما	فما	٤٦	٥	الامر	الامر	٤٦	٥	الامر	الامر	٤٦	٥
فما	فما	٤٧	٥	الامر	الامر	٤٧	٥	الامر	الامر	٤٧	٥
فما	فما	٤٨	٥	الامر	الامر	٤٨	٥	الامر	الامر	٤٨	٥
فما	فما	٤٩	٥	الامر	الامر	٤٩	٥	الامر	الامر	٤٩	٥
فما	فما	٥٠	٥	الامر	الامر	٥٠	٥	الامر	الامر	٥٠	٥
فما	فما	٥١	٥	الامر	الامر	٥١	٥	الامر	الامر	٥١	٥
فما	فما	٥٢	٥	الامر	الامر	٥٢	٥	الامر	الامر	٥٢	٥
فما	فما	٥٣	٥	الامر	الامر	٥٣	٥	الامر	الامر	٥٣	٥
فما	فما	٥٤	٥	الامر	الامر	٥٤	٥	الامر	الامر	٥٤	٥
فما	فما	٥٥	٥	الامر	الامر	٥٥	٥	الامر	الامر	٥٥	٥
فما	فما	٥٦	٥	الامر	الامر	٥٦	٥	الامر	الامر	٥٦	٥
فما	فما	٥٧	٥	الامر	الامر	٥٧	٥	الامر	الامر	٥٧	٥
فما	فما	٥٨	٥	الامر	الامر	٥٨	٥	الامر	الامر	٥٨	٥
فما	فما	٥٩	٥	الامر	الامر	٥٩	٥	الامر	الامر	٥٩	٥
فما	فما	٦٠	٥	الامر	الامر	٦٠	٥	الامر	الامر	٦٠	٥
فما	فما	٦١	٥	الامر	الامر	٦١	٥	الامر	الامر	٦١	٥
فما	فما	٦٢	٥	الامر	الامر	٦٢	٥	الامر	الامر	٦٢	٥
فما	فما	٦٣	٥	الامر	الامر	٦٣	٥	الامر	الامر	٦٣	٥
فما	فما	٦٤	٥	الامر	الامر	٦٤	٥	الامر	الامر	٦٤	٥
فما	فما	٦٥	٥	الامر	الامر	٦٥	٥	الامر	الامر	٦٥	٥
فما	فما	٦٦	٥	الامر	الامر	٦٦	٥	الامر	الامر	٦٦	٥
فما	فما	٦٧	٥	الامر	الامر	٦٧	٥	الامر	الامر	٦٧	٥
فما	فما	٦٨	٥	الامر	الامر	٦٨	٥	الامر	الامر	٦٨	٥
فما	فما	٦٩	٥	الامر	الامر	٦٩	٥	الامر	الامر	٦٩	٥
فما	فما	٧٠	٥	الامر	الامر	٧٠	٥	الامر	الامر	٧٠	٥
فما	فما	٧١	٥	الامر	الامر	٧١	٥	الامر	الامر	٧١	٥
فما	فما	٧٢	٥	الامر	الامر	٧٢	٥	الامر	الامر	٧٢	٥
فما	فما	٧٣	٥	الامر	الامر	٧٣	٥	الامر	الامر	٧٣	٥
فما	فما	٧٤	٥	الامر	الامر	٧٤	٥	الامر	الامر	٧٤	٥
فما	فما	٧٥	٥	الامر	الامر	٧٥	٥	الامر	الامر	٧٥	٥
فما	فما	٧٦	٥	الامر	الامر	٧٦	٥	الامر	الامر	٧٦	٥
فما	فما	٧٧	٥	الامر	الامر	٧٧	٥	الامر	الامر	٧٧	٥
فما	فما	٧٨	٥	الامر	الامر	٧٨	٥	الامر	الامر	٧٨	٥
فما	فما	٧٩	٥	الامر	الامر	٧٩	٥	الامر	الامر	٧٩	٥
فما	فما	٨٠	٥	الامر	الامر	٨٠	٥	الامر	الامر	٨٠	٥
فما	فما	٨١	٥	الامر	الامر	٨١	٥	الامر	الامر	٨١	٥
فما	فما	٨٢	٥	الامر	الامر	٨٢	٥	الامر	الامر	٨٢	٥
فما	فما	٨٣	٥	الامر	الامر	٨٣	٥	الامر	الامر	٨٣	٥
فما	فما	٨٤	٥	الامر	الامر	٨٤	٥	الامر	الامر	٨٤	٥
فما	فما	٨٥	٥	الامر	الامر	٨٥	٥	الامر	الامر	٨٥	٥
فما	فما	٨٦	٥	الامر	الامر	٨٦	٥	الامر	الامر	٨٦	٥
فما	فما	٨٧	٥	الامر	الامر	٨٧	٥	الامر	الامر	٨٧	٥
فما	فما	٨٨	٥	الامر	الامر	٨٨	٥	الامر	الامر	٨٨	٥
فما	فما	٨٩	٥	الامر	الامر	٨٩	٥	الامر	الامر	٨٩	٥
فما	فما	٩٠	٥	الامر	الامر	٩٠	٥	الامر	الامر	٩٠	٥
فما	فما	٩١	٥	الامر	الامر	٩١	٥	الامر	الامر	٩١	٥
فما	فما	٩٢	٥	الامر	الامر	٩٢	٥	الامر	الامر	٩٢	٥
فما	فما	٩٣	٥	الامر	الامر	٩٣	٥	الامر	الامر	٩٣	٥
فما	فما	٩٤	٥	الامر	الامر	٩٤	٥	الامر	الامر	٩٤	٥
فما	فما	٩٥	٥	الامر	الامر	٩٥	٥	الامر	الامر	٩٥	٥
فما	فما	٩٦	٥	الامر	الامر	٩٦	٥	الامر	الامر	٩٦	٥
فما	فما	٩٧	٥	الامر	الامر	٩٧	٥	الامر	الامر	٩٧	٥
فما	فما	٩٨	٥	الامر	الامر	٩٨	٥	الامر	الامر	٩٨	٥
فما	فما	٩٩	٥	الامر	الامر	٩٩	٥	الامر	الامر	٩٩	٥
فما	فما	١٠٠	٥	الامر	الامر	١٠٠	٥	الامر	الامر	١٠٠	٥

10

ACC. No. 17 A 17

TITLE

[illegible]MAULANA AZAD LIBRARY
ALIGARH MUSLIM UNIVERSITY

RULES :-

1. The book must be returned on the date stamped above.
2. A fine of Re. *1/-* per volume per day shall be charged for text-books and 10 P. per vol. per day for general books kept over-due.

